

أثر التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجى على العلاقة بين الترسيخ الإداري

للمديرين التنفيذيين والأداء المالي للشركات - دراسة تطبيقية

د/ عرفات حمدى عبد النعيم على، مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة بنى سويف. استاذ مساعد- جامعة المجمعة- المملكة العربية السعودية.

dr.a.hamdy2017@gmail.com

ملخص البحث:

هدف ومنهج البحث: يهدف البحث إلى فحص العلاقة بين الأداء المالي للشركات والترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين. بالإضافة إلى، بيان أثر التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجى مقاساً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة على تلك العلاقة، كما يقاس أداء الشركات بواسطة معدل العائد على إجمالي الأصول والتدفقات النقدية التشغيلية، وتم اختبار فروض البحث بواسطة عينة مكونة من 86 شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2013م وحتى 2019م.

نتائج البحث: توصل البحث إلى وجود تأثير معنوى سلبى للترسيخ الإداري على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات. فى حين ينعكس الترسيخ الإداري بشكل إيجابى على دقة التنبؤ بالأداء المالي، وذلك مع استمرار المراجع الخارجى للشركات لفترات تالية، مما يشير إلى أن استمرار المراجع الخارجى يشكل دور رقابى على المديرين التنفيذيين. وهو ما يدعم الدور الإيجابى لاستمرار المراجع الخارجى فى ترشيد السلوك الإداري وبالتالي تحسين انطباعات المستثمرين تجاه أداء الشركات. علاوة عليه، تظهر التحليلات أن الشركات ذات الترسيخ الإداري الضعيف تحقق صافى تدفق نقدى تشغيلي أعلى بنسبة 7.4% مقارنة بالشركات ذات الترسيخ الإداري القوى، وبالمثل، تحقق الشركات ذات الترسيخ الإداري الضعيف معدل عائد على إجمالي الأصول أعلى بنسبة 7.8% مقارنة بالشركات ذات الترسيخ الإداري القوى.

أهمية ومساهمة البحث: ترجع أهمية البحث إلى ندرة الدراسات السابقة التي اهتمت بفحص تأثير الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين على أداء الشركات. وعلى وجه التحديد في البيئة المصرية، مع الأخذ في الاعتبار مدة ارتباط المراجع الخارجى بالشركات، يضاف لذلك، الاعتماد في قياس الترسيخ الإداري على بناء مؤشر واحد يأخذ في اعتباره ملكية، ازدواجية، تعويضات، تدوير المديرين التنفيذيين، على عكس غالبية الدراسات السابقة التي استخدمت مؤشرات فردية لقياس الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين. **الكلمات المفتاحية:** الترسيخ الإداري - التدوير غير الإلزامي - الاحتفاظ بعميل المراجعة - الأداء المالي.

The Impact of the Non-Mandatory Rotation of the External Auditor on the Relationship between Managerial Entrenchment and Corporate' Financial Performance- An Applied Study

Abstract

Research Objective and Methodology: This Research aims to investigate the Relationship between the Companies' Financial Performance and CEO' Managerial Entrenchment (ME). In addition, examine the impact of the External Auditor Non-Mandatory Rotation as Measured by the Audit Firm Tenure on this Relationship. Also, the Companies' Performance is measured by the Rate of Return on Total Assets (ROA) and Operating Cash Flows (OCF). The Research Hypotheses were tested by a Sample of 86 Companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the Period from 2013 to 2019.

Research Results: The Research found that there is A Significant Negative Impact of CEO' ME on the Forecasting Accuracy of the Company Financial Performance. While CEO' ME is Positively reflected on the Performance Prediction Accuracy with the Continuation of the Company External Auditor for the Next Periods, which indicates that the Continuation of the External Auditor Constitutes a Control Role on the CEO'. This Supports the Positive Role of the External Auditor's Continuation in Rationalizing Executives' Behavior and thus improving Investors' Impressions towards Companies' Performance. Moreover, the Analyses show that Companies with Weak ME achieve a Higher OCF by 7.4% Compared to Companies with Strong ME. Similarly, Companies with Weak ME achieve a Higher ROA by 7.8% Compared to Companies with Strong ME.

Research Importance and Contribution: The Research Importance is Due to the Scarcity of Previous Studies that focused on the Effect of ME on the Companies' Performance, Specifically in the Egyptian Environment, taking into Account the Period of the Association of the Company's External Auditor. Also, Reliance in Measuring the ME on Building a Single Indicator that takes into Account Ownership, Duality, Compensation, Executives' Rotation unlike the Majority of Previous Studies that used Individual Indicators to measure CEO' ME.

Keywords: Managerial Entrenchment- Non-Mandatory Rotation- Audit Firm Tenure- Financial Performance.

1. الاطار العام للبحث

1/1 مقدمة البحث:

وفقاً لنظرية الوكالة، يمكن للمديرين الراسخين تبني سياسات محددة لتحقيق مصالحهم الشخصية، وقد يكون هذا ضاراً أو يتعارض مع تعظيم ثروة المساهمين، لذا تم توجيه معظم الاهتمام نحو حوكمة الشركات كآلية مراقبة لسلطات المديرين (Salehi et al., 2021)، ومما لا شك فيه، من المتوقع أن يكون للسلوك الإداري بعض الاختلافات الهامة في البلدان الناشئة مقارنة بالبلدان المتقدمة، على وجه الخصوص، يزداد الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين *Managerial CEO's Entrenchment* في الشركات في الأسواق الناشئة بالمقارنة بالشركات في الأسواق المتقدمة (Dakhli and Mtiraoui, 2021).

لذا فإن توفير الحافز والمراقبة على سلوكيات المديرين مسألة ذات أهمية كبيرة لتقريب صالح كلاً من المساهمين والمديرين معاً. على الرغم من ذلك، ففي ظل الترسيخ الإداري القوى، يصعب السيطرة على المديرين التنفيذيين من قبل مجالس الإدارات المستقلة، مما يخلق آثار سلبية على أداء الشركات، حيث يسعى المديرون التنفيذيون إلى تحديد مجالس الإدارات وتوسيع سلطاتهم وصلاحياتهم. في المقابل، في حالة وجود ترسيخ إداري معتدل، يمكن متابعة ورقابة المديرين التنفيذيين بشكل أفضل (Ammari et al., 2016).

وبشكل عام، إن الاهتمام بتنقية سلوك المديرين التنفيذيين من خلال الضوابط الرقابية يقلل من الدوافع الساعية لتعظيم مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، ويزيد من فعالية أداء الشركات وتعزيز جودة التقارير المالية، حيث أشار (Lin et al., 2019) إلى أن الحد من الترسيخ الإداري يعزز إفصاح الشركات من خلال مواءمة حواجز المديرين والمساهمين معاً، الأمر الذي يستلزم فحص الأثار السلبية للترسيخ الإداري على الشركات، والعوامل التي تسهم في تخفيض تلك الآثار، وذلك من خلال توفير دليل عملى من البيئة المصرية.

2/1 مشكلة البحث:

جذب الترسيخ الإداري اهتماماً متزايداً في الأدبيات السابقة (Antounian et al., 2021, Guthrie, 2021, Salehi and Arianpoor, 2021, Bilel, 2020, Dah et al., 2020, Di Meo et al., 2017) وبشكل عام، يعرف بأنه استراتيجية يتبعها المديرون لجعل وجودهم داخل الشركة لا يمكن الاستغناء عنه وتعظيم مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة ملاك الشركات من خلال السلوك الانتهازي (Ji et al., 2020, Hachana and Khemiri, 2016). ووفقاً لـ (Ehikioya et al., 2021) يحدث الترسيخ الإداري عندما يكون لدى المديرين سلطة كبيرة لاتخاذ القرارات بناءً على مصالحهم الشخصية.

كما يرى (García-Sánchez, 2020) أن الترسيخ الإداري هو ظاهرة يمكن فهمها على أنها قوة إدارية لمصادرة ثروة المساهمين، وأيضاً شكل من أشكال تعارض المصالح بين المساهمين والمديرين، خاصة مع آليات المراقبة غير الفعالة وتوافر الفرص لذلك، حيث يسعى المديرون إلى الحفاظ على وظائفهم، كذلك من المحتمل أن يعيق الرؤساء التنفيذيون الراسخون قدرة مجالس الإدارات على الرقابة الفعالة، كما يؤثرون على القرارات الإستراتيجية (Muttakin et al., 2018)، تأكيداً لذلك، أوضح (Pryshchepa, 2021) أن مجلس الإدارة الأكثر صرامة يمكن أن يعيد مواءمة سياسات الاستثمار مع مصالح المساهمين. ومع ذلك، لا يكبح مجالس الإدارات المستقلة ذات الأغلبية ولجان المراجعة الداخلية والمكافآت بشكل تام كبح المديرين التنفيذيين عن تجنب المخاطرة ومصالحهم الشخصية.

وبالمثل، يمكن أن يؤدي عدم وجود دعم من أصحاب المصلحة إلى زيادة فرص الاستيلاء العدائي على المديرين التنفيذيين وإقالتهم أو استبدالهم بدلاً من دعم والحفاظ على مصالح المديرين. في هذه الحالة، يتبنى المديرون بعض استراتيجيات الترسيخ القوية من خلال تبني سلوك انتهازي أو التواطؤ ضد أصحاب المصلحة، لذا يحتاج المديرين التنفيذيون إلى حماية أنفسهم من نفوذ أصحاب المصلحة الأقوياء وبصفة خاصة كبار المساهمين (García-Sánchez, 2020).

وفي هذا الصدد، يستغل المديرين الراسخون سلطتهم التنفيذية والمعلوماتية للحفاظ على وظائفهم بدلاً من تحقيق أهداف الشركة (Gyimah and Gyapong, 2021)، ويعتمدوا في سبيل ذلك على مجموعة من الأدوات الرئيسية أهمها (Groskamp, 2017)، أولاً، القيام باستثمارات ذات قيمة أكبر تحت إشراف المديرين الحاليين، مما يجعلهم أكثر قيمة للشركة ويجعل تكلفة استبدالهم عالية، ثانياً، مدة الخدمة الطويلة وال عمر الأعلى، ثالثاً، غياب أو ضعف حوكمة الشركات من خلال ضعف الرقابة الداخلية وجود مجلس إدارة ضعيف (عبد الرحيم، 2019م، Maskani, 2018 and Abdoli, 2018)، ونتيجة لذلك، يمكن استخدام أي من الممارسات المذكورة أعلاه كنوع من رد الفعل من قبل المديرين التنفيذيين لترسيخ أنفسهم.

بعارة أخرى، ينظر إلى آليات الحكومة على أنها ليست مثالية دائماً، وأن المديرين يمكنهم الالتفاف عليها أو إضعافها أو حتى القضاء عليها (Mohamed, 2021, Groskamp, 2017)، كما ينظر إلى الترسيخ الإداري على أنه نتيجة لضعف الحكومة، حيث تمنح الإدارة الضعيفة مجالاً للمديرين التنفيذيين لإعطاء الأولوية لأهدافهم الشخصية، مما يعكس على إعداد تقارير مالية ذات جودة أقل، كذلك يتتجنب المديرين الراسخون القرارات الصعبة والجهود المكلفة، لذلك، يحاولون

إخفاء إدارتهم غير الفعالة أو جني الفوائد الخاصة بشكل غير سليم، مما يمكن أن يضر بشكل كبير بمصلحة المساهمين (García-Sánchez, 2020).

واستناداً إلى فرضية الترسيخ، ووفقاً لـ (Mohamed, 2021) يحاول المديرين التنفيذيون استغلال الفرص لترسيخ أنفسهم وتوسيع سلطاتهم وصلاحياتهم، وبالتالي، فإنهم سيعملون على تحديد الرقابة المفروضة عليهم أو الاستفادة من حدوده لتحقيق منافع شخصية أكبر، وتقليل احتمالية استبدالهم. وعلى الرغم من الجهد المستمر لتقليل السلطات التقديرية الممنوحة للمديرين التنفيذيين، فإن ممارسات إعداد التقارير الحديثة توفر للمديرين الراسخين العديد من الفرص للتلاعب بالمعلومات المالية (Di Meo et al., 2017) والمعلومات غير المالية (Cho et al., 2015).

وفي نفس السياق، إن سعي المديرين التنفيذيين الراسخين وراء تحقيق أهدافهم الشخصية فقط يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية للغاية عليهم وكذلك ملاك الشركات، كما أن إخفاء أداء الشركات الفعلي من خلال التلاعب بالأرباح يكون له مخاطر بالنظر إلى اعتماد المشاركين في السوق على مثل تلك المعلومات (Di Meo et al., 2017). وفي هذا الصدد، خلص Kamran (Kamran and Shah, 2014) إلى أن نمو الترسيخ الإداري يمكن أن يؤثر على نوعية القرارات بشكل كبير.

وفيما يتعلق بأداء الشركات، أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن العلاقة بين الترسيخ الإداري وأداء الشركات متلازمة وغير حاسمة (Nazaridavaji and Khoramabad, 2021)، على وجه الخصوص، يظهر مستوى أداء الشركة كأحد المؤشرات الرئيسية للترسيخ الإداري (Salehi et al., 2021). في هذا السياق، أثبت (Dah et al., 2020) بأن مقاييس أداء السوق ترتبط بشكل سلبي بدوران المديرين التنفيذيين، أي أن احتمال دوران الرئيس التنفيذي يزداد مع أداء الشركات الضعيف، وهي تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (Salehi and Arianpoor, 2021, Anderson, 2018, Chang and Zhang, 2015) هذا بجانب الاستثمار الأقل في الأنشطة الحيوية طويلة الأجل، مثل البحث والتطوير (Ammari et al., 2016).

وفي المقابل، أشارت نتائج دراسة (Mohamed, 2021, Alzoubi, 2018, Chakraborty et al., 2014) إلى أن الترسيخ الإداري ليس بالضرورة أن يكون ضاراً، حيث وجد أن كلاً من ملكية الرئيس التنفيذي وفترة عمل الرئيس التنفيذي يرتبطان ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركة، ووفقاً لـ (Salehi et al., 2018)، ينظر إلى الترسيخ الإداري باعتباره وسيلة جيدة لتقليل التلاعب في التقارير المالية وتحسين وضع الشركات خاصة في الأسواق الناشئة، كما تؤكد أيضاً دراسة (Meo et al., 2017) أن المديرين الراسخين يكونون أقل عرضة للانخراط في أنشطة إدارة

الأرباح التي تضر بالمساهمين. وفي نفس السياق، أشار (Chakraborty et al., 2014) إلى أن المديرين الراسخين الذين لا يخضعون لمراقبة السوق أظهروا أداءً ضعيفاً في الأنشطة المبتكرة، ومع ذلك، قد يستثمرون في مشاريع ذات مخاطر أعلى لتحقيق المزيد من العوائد للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركات، بما يمكنهم من الحفاظ على مناصبهم.

وبناءً على الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين وأسباب حدوثها، يمكن أن يجد المساهمون في مهنة التدقيق الآلية التي تمكّنهم من الحد من نفوذ المديرين التنفيذيين وإجبارهم على مواءمة إجراءاتهم مع مصالح المساهمين، حيث تعد البيانات المالية المدققة إحدى الأدوات الرئيسية لضمان وضوح المعلومات المالية للشركات بشكل إيجابي في خفض تكاليف الوكالة وتقليل هامش الخطأ (Dakhli and Mtiraoui, 2021)، ومن ثم، فإن تحسين جودة التدقيق سيُسهم (Dakhli and Mtiraoui, 2021, Nazaridavaji and Khoramabad, 2021) وقد أفادت الدراسات السابقة (Khoramabad, 2021, Salehi et al., 2018, Samaha and Khelif, 2017) بوجود علاقة سلبية وهامة بين الترسيخ الإداري وجودة التدقيق.

وفي هذا الصدد، خلص (Nazaridavaji and Khoramabad, 2021) إلى أن جودة التدقيق تؤدي إلى تراجع الترسيخ الإداري، كما تسهم بشكل إيجابي في خفض تكاليف الوكالة، كما أثبتت نتائج دراسة (Tran, 2016) أن زيادة معرفة وخبرة المراجع الخارجي بطبيعة الصناعة ونشاط العميل المراجعة تحدث مع استمراره لفترات متتالية، الأمر الذي يسهم في جودة عمله ودقة أحکامه المهنية. بعبارة أخرى، تسهم مدة عمل المراجع الخارجي في تحسين دقة تقديراته للقيم المحاسبية وتقليل التحيز الشخصي والأخطاء بسبب المزيد من الخبرة المكتسبة الخاصة بالعميل (Chu et al., 2018).

واستناداً إلى فرضية الترسيخ الإداري، يركز البحث الحالي على التحقق من العلاقة بين الترسيخ الإداري وأداء الشركات، وأيضاً بيان الدور الهام للتدوير الطوعي للمراجع الخارجي في تلك العلاقة من خلال محاولة توفير دليل عملي من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية.

وفي ضوء ذلك، يمكن تلخيص مشكلة البحث في توفير إجابة للعديد من التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات كمقياساً لجودة التقرير المالي؟
- هل يختلف تأثير الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات مع الأخذ في الاعتبار التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجي؟

3/1 هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى بيان تأثير الدور المعدل للتدوير غير الإلزامي للمرجع الخارجى على العلاقة بين الترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين والأداء المالي للشركات، ويمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

- اختبار تأثير الترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين على دقة التبؤ بالأداء المالي للشركات كمقياساً لجودة التقرير المالي.
- اختبار تأثير الترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين على دقة التبؤ بالأداء المالي للشركات في ظل التدوير غير الإلزامي للمرجع الخارجى.

4/1 أهمية ومساهمة البحث:

- يسهم البحث الحالى فى توسيع إطار الترسیخ الإداری وملا الفجوة الموجودة في الأدبىات المحاسبية السابقة، كما مزج عوامل الترسیخ الإداری بناءً على أربع آليات للحكومة (ازدواجية الرئيس التنفيذي، ملكية الرئيس التنفيذي، ولوغاريتم تعويضات الرئيس التنفيذي، مدة أو تدوير الرئيس التنفيذي) للحصول على مؤشر واحد للترسیخ الإداری، مما يميزها عن العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت على تلك العوامل باعتبارها مؤشرات منفصلة لقياس الترسیخ الإداري .(Seifzadeh et al., 2022, Dah, et al., 2020, Salehi et al., 2018)

- يحاول البحث الحالى التحقيق في نهج الترسیخ الإداری مع فعالية الضوابط الرقابية من خلال التركيز على فترة أو مدة عمل المراجع الخارجى بالنسبة للشركات، وذلك لتقديم نتائج تجريبية أكثر موثوقية لأصحاب المصلحة وبصفة خاصة المستثمرين.

5 حدود البحث:

لا يتناول البحث الأداء التشغيلي للشركات عند قياس تأثير الترسیخ الإداری، كما تم استبعاد بعض المتغيرات عند حساب مؤشر الترسیخ الإداری أهمها أقدمية الرئيس التنفيذي وعمر المدير التنفيذي، وذلك لعدم توافر البيانات الكافية. كما تم استبعاد بعض المتغيرات الرقابية مثل استقلال وحجم مجلس الإدارة. يضاف لذلك، لم يتناول البحث تأثير محددات الترسیخ الإداری بشكل مستقل أو منفصل على أداء الشركات، كما تم استبعاد قطاع البنوك وشركات القطاع العام والتي لا تخضع أسهمها للتداول في بورصة الأوراق المالية عند اختيار عينة الدراسة التطبيقية.

6 خطه البحث:

تحقيقاً لهدف البحث ومحاولة الإجابة على التساؤلات السابقة، يمكن استكمال البحث على النحو التالي:

2. الإطار المفاهيمي للترسيخ الإداري وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة.
3. استعراض الدراسات السابقة واشتراك فروض البحث.
4. الدراسة التطبيقية.
5. نتائج ووصيات البحث و مجالات لأبحاث مستقبلية.

2. الإطار المفاهيمي للترسيخ الإداري وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة

1/2 مفهوم ودوافع الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين:

يستند مفهوم الترسيخ الإداري إلى منظور الوكالة، وتم تطويره من قبل Shleifer and Vishny (1989)، وهو يوفر لهم أفضل لهيمنة الرئيس التنفيذي على آليات الحكومة بالشركات، كما يفترض أن المديرين التنفيذيين يستفيدون من الصلاحيات الممنوحة لهم وكذلك عدم تماثل المعلومات وفشل أو ضعف آليات الحكومة. بمعنى أوسع، يعكس الترسيخ الإداري رغبة المديرين التنفيذيين في تحرير أنفسهم، جزئياً على الأقل، من سيطرة المساهمين للحصول على مزايا شخصية أكبر، وتقليل مخاطر الفصل، وزيادة السلطة التقديرية الممنوحة لهم، بما يضمن ترسيخهم وذلك من خلال القيام باستثمارات ضخمة وخاصة، والتي يكون توجيهها وربحيتها مشروطاً بتواجدهم على رأس الشركة أو الاستثمارات المنخفضة مع أداء أقل سهولة في الملاحظة، ويمكن أيضاً زيادة تكامل أصول الشركة بمهارات أو معلومات محددة يمتلكها المديرين التنفيذيون فقط (Mohamed, 2021).

كما يرى (Baratiyan and Salehi, 2013) أن الترسيخ الإداري ينظر إليه على أنه امتلاك أو سيطرة المديرين التنفيذيين على جزءاً كبيراً من حصة الشركة، بما يتيح لهم المزيد من السلطة في تحديد استراتيجيات الشركة، وبما قد يتعارض مع مصلحة المساهمين (أو تعظيم أرباح الشركات)، كما ينظر إليه باعتباره إساءة استخدام الرئيس التنفيذي لآليات حوكمة الشركات بطريقة تسمح له بتحقيق أهدافه الخاصة (Salehi, et al., 2021).

كما عرف (Groskamp, 2017) الترسيخ الإداري على أنه فشل المديرين التنفيذيين في التكيف مع آليات الرقابة بالشركات، حيث يمتلكون حواجز للعمل بما يخدم مصلحتهم الشخصية،

وعادة ما يكون ذلك على حساب المساهمين، كما يصعب على مجلس الإدارة طردهم بسهولة لأن استبدالهم قد يكون مكلفاً. لذلك، فهم يسعون لترسيخ أنفسهم لتقليل احتمالية استبدالهم، كما أشار (Dakhli and Mtiraoui, 2021) إلى أن الترسيخ الإداري باعتباره مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المديرين التنفيذيين للحفاظ على وظائفهم الحالية وزيادة تعويضاتهم الخاصة، حيث يفسر الترسيخ الإداري كيف يمكن للمديرين التنفيذيين استخدام الآليات التي يفترض أنها تعزز أداء الشركة لترسيخ أنفسهم في وظائفهم.

كذلك عرف (محمد، 2020م) الترسيخ الإداري باعتباره مجموعة من السياسات التي يقوم بها المديرين التنفيذيون لزيادة نفوذهم أمام المساهمين وإستغلال نقاط الضعف في البيئة الرقابية للشركة، وذلك لاحتفاظهم بمناصبهم وأوضاعهم المالية وتحسين الأداء المالي للشركة. بعبارة أخرى، فهو يعكس مدى استفادة المديرين التنفيذيين من مناصبهم والضعف الملحوظ في هيكل حوكمة الشركات لمتابعة المصالح الذاتية على حساب مصالح المساهمين (Fagbemi et al., 2020, Tolulope et al., 2018).

2/2 أداء الشركات كمقاييس لدواتع الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين:

يقدم مفهوم الترسيخ الإداري إطاراً مناسباً لفحص وتقدير السلوك الانهاري للمديرين التنفيذيين وتأثيره على أنظمة التحكم وأداء الشركات، حيث تركز معظم الدراسات على السلوك الانهاري للمديرين التنفيذيين- فرضية الترسيخ الإداري غير المتافق مع مبدأ تعظيم القيمة-، حيث يتخذ المديرين التنفيذيون بعض الإجراءات لتحقيق أهدافهم الخاصة، ومثل تلك الإجراءات لا تخلو من التأثير على تكوين الثروة للمساهمين من خلال الاستفادة من حالة عدم تماثل المعلومات بالشركات، خاصة عندما تكون مراقبة أنشطتهم والتحكم فيها محدودة أو غير فعالة، سوف يحصلوا على حرية إدارية كافية للتتوسع في سلوكهم الانهاري (Gyimah and Gyapong, 2021)، وزيادة سلطتهم ونفوذهم داخل الشركات (Dah et al., 2020).

ووفقاً له (Bilel, 2020) يتبنى المديرين التنفيذيون استراتيجيات تسمح لهم بتجنب كل أو جزء من آليات التحكم من أجل الحصول على موقع متميز يجعل استبدالهم صعباً ومكلفاً. مما يسمح لهم بزيادة سلطتهم التقديرية، ولذا من المحتمل أن يتبنوا بعض التوجهات مثل تحسين مؤشرات الأداء على المدى القصير، وتأخير الإفصاح عن المعلومات السلبية (Dakhli and Mtiraoui, 2021). بشكل عام، يرى (Antounian et al., 2021) أن الترسيخ الإداري المفرط له تأثير عكسي على فعالية مراقبة مجلس الإدارة ومصالح المساهمين.

حيث يمكن للمديرين التنفيذيين اختيار الاستثمارات منخفضة المخاطر مع ربحية قصيرة الأجل، حتى يتمكنوا من الكشف بشكل أسرع عن أداء هذه الاستثمارات وإزالة عدم اليقين المتعلق بقيمتها في السوق (Mohamed, 2021)، وفي ذات الوقت، يمكنهم الحد بشكل كبير من الاستثمارات في البحث والتطوير، بما يضعف قدرة الشركات التنافسية على المدى الطويل، كذلك تفضيل الاستثمارات ذات العوائد العرضية، علاوة على ذلك، توجيهه موارد مهمة نحو الاستثمارات الخاصة برأس المال البشري أو نحو الاستثمارات التي يصعب رؤيتها لتحقيق منافع خاصة.

وفي نفس السياق، قد يميل المديرين التنفيذيون إلى المخاطرة بكل ما لديهم عن طريق تحويل الموارد، دون علم الدائنين، نحو المشاريع عالية المخاطر وبالتالي تحويل الثروة لصالحهم على حساب الدائنين، لذا من المتوقع أنه كلما زاد الترسيخ الإداري زادت هذه التكاليف وزاد احتمال إفلاس الشركات (Shabou and Zeghal, 2011).

وانطلاقاً من المنظور التأديبي لحكمة الشركات، يرى البعض الآخر (Mohamed, 2021, Chakraborty et al., 2014, Meo et al., 2017) أن الترسيخ الإداري ليس بالضرورة أن يكون غير فعال -**فرضية الترسيخ الإداري المتفافق مع مبدأ تعظيم القيمة**- سواء كان ذلك من وجهة نظر المساهمين أو أصحاب المصلحة الآخرين، على العكس من ذلك، فغالباً ما يكون شرطاً مسبقاً وضرورياً لإلهام الرؤساء التنفيذيين وتحفيزهم لبناء الكفاءات والمهارات الإدارية اللازمة لتطوير الشركات، لذلك، يصبح أداء الشركات مؤشراً هاماً للقدرات المعرفية والسمات المميزة للرؤساء التنفيذيين، فوفقاً لنظرية الإشراف Supervision Theory، يحتاج الرؤساء التنفيذيين إلى الحرية وحسن التقدير لإدارة الشركات وتقديم كل الدوافع لديهم بشكل يحقق المصلحة العامة لجميع الأطراف ذات الصلة بالشركات (Mohamed, 2021).

وفقاً لذلك، يُنظر إلى أداء الشركات على أنه انعكاس لخصائص المديرين التنفيذيين، وبالتالي، مع وجود مديرين تنفيذيين ذوي سلطات واسعة، فإن الخصائص الإدارية ستكون مؤشراً أفضل على أداء الشركات (Hiebl, 2013)، هذا بجانب سعيهم الدائم إلى تعزيز سمعتهم من خلال تطوير المهارات الإدارية الخاصة بهم، وبالتالي، سيكون أداء الشركات انعكاساً لقيمة السمعة المتزايدة الخاصة بهم (Mohamed, 2021).

3/2 محددات الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين:

وفقاً لـ(Salehi et al., 2021) يتم قياس الترسيخ الإداري بالاعتماد على أربعة متغيرات رئيسية وهي، أولاً، حصة الرئيس التنفيذي (CEO-SHARE) ، ويحسب هذا المتغير وفقاً لعدد الأسهم المتاحة للرئيس التنفيذي مقسوماً على إجمالي عدد الأسهم المتداولة للشركة، ثانياً، ازدواجية

الرئيس التنفيذي (CEO-CHAIR) وهو متغير وهمي، بحيث يأخذ رقم (1) إذا كان الرئيس التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة ويأخذ (0) خلاف ذلك، ثالثاً، تعويضات الرئيس التنفيذي (CEO-COM)، ويُعرف هذا المتغير بأنه اللوغاريتم الطبيعي لتعويضات الرئيس التنفيذي، رابعاً وأخيراً، مدة عمل الرئيس التنفيذي (CEO-TENURE)، وهي تعبّر عن عدد السنوات التي يقضيها الرئيس التنفيذي في عمله.

كما أوضح (García-Sánchez, 2020) أن المديرين التنفيذيين يكونوا راسخين عندما يكونون أقوياء، وقد يكتسبوا هذه القوة بسبب أدوارهم المزدوجة كرؤساء تنفيذيين ورؤساء في مجالس إدارات الشركات، أو فترات عمل طويلة داخل الشركات، أو ملكية مشتركة أو كمؤسسين. وأشار أيضاً (Groskamp, 2017) أن ملكية الرئيس التنفيذي للأسماء يمكن أن تقلل من احتمالية استبداله، فإذا زاد مقدار حياة الأسماء، يصبح الرئيس التنفيذي أكثر قوة بسبب زيادة قوته التصويتية، وبالتالي يفترض أن يكون أكثر رسوحاً. ومع ذلك، يمكن أن تكون مصالح المديرين والمساهمين أكثر اتساقاً مع زيادة حصة ملكية المديرين التنفيذيين في الشركات التي يعملون بها، ويكون لدى المديرين حافز أكبر لتعظيم قيمة الشركة لما لذلك من تأثير مباشر على تعظيم ثرواتهم الخاصة.

وهو ما أكد (Mohamed, 2021)، فكلما زادت نسبة الملكية الإدارية ، زادت فرص مواءمة مصالح كلا من المديرين التنفيذيين والمساهمين معاً، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة. وفي الواقع، يصف العديد من المؤلفين الملكية التنفيذية بأنها آلية حوكمة تمنع صراعات الوكالة بين المديرين التنفيذيين والمساهمين. وفي المقابل، كلما انخفضت حصة المديرين التنفيذيين في الشركات، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفضيل المصالح الشخصية. وعلى الرغم من ذلك، أكد (Chen and Hambrick, 2012) أنه عندما تصبح مشاركة المديرين التنفيذيين في رأس المال الشركات أكثر قيمة وأهمية، فإنه قد يتقادى المديرين التنفيذيين الرقابة المفروضة عليهم من قبل المساهمين، وبالتالي إدارة الشركة وفقاً للمصالح الخاصة بهم.

وفي نفس السياق، يتمتع الرئيس التنفيذي بسلطة أكبر عند توسيعه وظيفة مزدوجة، مما يقلل من تأثير المراقبة الفعالة بواسطة مجلس الإدارة، بمعنى آخر، يؤدي إلى سيطرة أقل من قبل مجلس الإدارة على الرئيس التنفيذي، وبالتالي يكون أكثر رسوحاً، ويقلل من احتمالية استبداله (Groskamp, 2017). علاوة على ذلك، من خلال العمل في لجنة الترشيح، قد يشارك الرئيس التنفيذي بشكل كبير في عملية اختيار المديرين، وبالتالي يفضل المديرين الداخليين أو المرشحين

الخارجيين ذوي التبعية غير الرسمية أو الاجتماعية، مما يقلل من فعالية المجلس ويعزز ترسيخ الرئيس التنفيذي (Mohamed, 2021).

كما تعد مدة عمل الرئيس التنفيذي مقياساً شائعاً لترسيخه وفقاً لـ(Groskamp, 2017)، حيث يكون الرئيس التنفيذي قادر بشكل متزايد على التأثير على آليات الحكومة الداخلية وكذلك بعد عن سيطرة مجلس الإدارة مع زيادة مدة عمله بالشركات، لذا، يكون من المرجح زيادة قدرة الرئيس التنفيذي على بناء علاقات مع المديرين، مما يقلل من احتمالية استبداله.

علاوة عليه، يظهر التحليل النفسي لسلوك المديرين أهمية عمر الرئيس التنفيذي *CEO Age* كمقياس لمستوى ترسيخهم، فعلى الرغم من أن تقدم العمر يصاحبه تراكم الموارد واكتساب المعرفة والمهارات والقدرات الهامة لصالح خلق القيمة، إلا أنه مع اقتراب التقاعد، يبدأ الرئيس التنفيذي في النظر إلى مخاطر الاستبدال المتزايدة، علاوة على ذلك، مع زيادة الأقدمية، سيكون لدى المدير الوقت الكافي لتوحيد السلطة التنفيذية داخل الشركة من خلال بناء العلاقات مع أصحاب المصلحة وإبرام العقود الضمنية، مما يصعب معه استبداله (Mohamed, 2021)، حيث يصبح الرؤساء التنفيذيين أكثر عزوفاً عن المخاطرة مع تقدم العمر، ويظهر ذلك من خلال تفضيل الاستثمارات المتوسطة والقصيرة الأجل على الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك بغرض تحسين النتائج المحاسبية الآنية وزيادة تعويضاتهم في وقت قصير (Groskamp, 2017).

ووفقاً لـ(Groskamp, 2017) يشمل الترسيخ الإداري بعض المتغيرات الإضافية الأخرى مثل: (أ) خيارات الأسهم، (ب) التعويضات، (ج) الجنس، و(د) استقلالية وحجم مجلس الإدارة، حيث أشار (Antounian et al., 2021) إلى وجود ارتباطاً إيجابياً بين الترسيخ المفرط ومكافآت الرؤساء التنفيذيين، حيث يكتسبوا المزيد من القوة والسلطة عندما يتم ترسيخهم، كما أشار (Dah et al., 2020) إلى أن مستوى الترسيخ الإداري يوفر قدرًا أكبر من الأمان الوظيفي للرؤساء التنفيذيين، ومستوى أعلى من السيطرة، ورواتب متضخمة أو مبالغ فيها. وعلى الرغم من أن المكافأة الإدارية تعد من أكثر آليات الحكومة فعالية في الحد من تعارض الوكالة، إلا أنه قد ينظر إليها باعتبارها جزءاً من مشكلة الوكالة في حد ذاتها (عفيفي، 2017).

3. استعراض الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

1/3 تأثير الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات:

وفقاً للعديد من الدراسات السابقة، تبدو نتائج تأثير الترسيخ الإداري على أداء الشركات غير متجانسة. فمن ناحية، كشف (Salehi and Arianpoo, 2021, Dah et al., 2020) أن الشركات التي لديها مدیرین تنفیذیین متراکھین تُظہر تدنیاً ملحوظاً في أداؤها، كما توصلت نتائج دراسة (Antounian et al., 2021) إلى أن الزيادة في فترة تعيين الرئيس التنفيذي ترتبط بالأداء الضعيف، كما أن الترسيخ الزائد للرئيس التنفيذي يكون له علاقة عکسیة بأداء وقيمة الشركة، كما أشارت دراسة (Mohamed, 2021) إلى أن ميل الرؤساء التنفيذيين لترسيخ أنفسهم يمكن أن يؤثر على أداء الشركات، حيث تؤثر ازدواجية الرئيس التنفيذي بشكل سلبي على أداء الشركات، وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من 55 شركة مغربية مدرجة خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2015.

وأظهرت أيضاً نتائج دراسة (Salehi and Moghadam, 2019) أن الترسيخ الإداري يؤدي إلى تدهور أداء الشركات مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وذلك من خلال فحص بيانات 125 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من عام 2010م وحتى عام 2016م. كما توصلت نتائج دراسة (محمد، 2020م) إلى وجود علاقة جوهريّة بين آليات الترسيخ الإداري (ممثلاً في إستقلالية مجلس الإدارة ، الملكية الإدارية، إزدواجية دور الرئيس التنفيذي، فترة بقاء الرئيس التنفيذي) والأداء المالي للشركات مقاساً بمعدل العائد على إجمالي الأصول.

وفي المقابل، أشارت نتائج دراسة (Mohamed, 2021) إلى أن الترسيخ الإداري ليس بالضرورة أن يكون ضاراً، على العكس، يمكن أن يكون له تأثيراً مفيدةً بالنسبة لتعظيم ثروة المساهمين، حيث وجد أن كلاً من ملكية الرئيس التنفيذي وفترة عمله يرتبطان ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركات، كذلك وجد (Bouaine et al., 2015)، أن رحيل الرؤساء التنفيذيين الراسخين يؤثر سلباً على أداء الشركة الحالي والمستقبل، وعلى وجه التحديد في وجود مجلس إدارة مستقل، وهذا يعكس أن الرؤساء التنفيذيين الراسخين يمكن أن يكون لديهم روابط غير رسمية مع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وذلك باستخدام بيانات 271 شركة أمريكية.

وباستخدام بيانات 103 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من عام 2012م وحتى عام 2017م، أشارت نتائج دراسة (Salehi et al., 2021) إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين الترسيخ الإداري (مقاساً بازدواجية دور الرئيس التنفيذي، ومدة عمل الرئيس التنفيذي، تعويضات الرئيس التنفيذي وملكية الرئيس التنفيذي) والأداء المالي (مقاساً بمعدل العائد على الأصول)، كما أشارت نتائج دراسة (Salehi et al., 2018) إلى وجود علاقة سلبية وهامة بين الترسيخ الإداري (مقاساً باستقلال الإدارة، الدور المزدوج للإدارة، مدة الإدارة، تعويضات مجلس

الإدارة، ونسبة ملكية مجلس الإدارة) وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. علاوة على ذلك، فإن المديرين التنفيذيين الراسخين هم أقل عرضة للانخراط في التلاعب من خلال الأنشطة الحقيقية للشركات. وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي سلبي للترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات.

2/3 تأثير التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجى مقاساً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات* :

على الرغم من وجود مخاوف من أن يصبح المراجعون الخارجيون أقل فعالية مع زيادة فترة العلاقة أو الارتباط مع عملاء المراجعة، إلا أن بعض الدراسات السابقة توصلت إلى نتائج معاكسة (Kalabeke et al., 2019, Malik et al., 2017, El Guindy and Basuony, 2018, Kamarudin et al., 2022, Chu et al., 2018, Riccardi, 2019) حيث أوضحت نتائج دراسة (Kalabeke et al., 2019) أن فترة الارتباط الطويلة بين الشركات والمراجع الخارجى ترتبط ارتباطاً سلبياً بأنشطة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وتنتج تقارير مالية ذات جودة أعلى، في المقابل، يرتبط التدوير غير الإلزامي للمراجع الخارجى بأنشطة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وينتج تقارير مالية ذات جودة أقل، وذلك بالاعتماد على بيانات 280 شركة غير مالية مدرجة في البورصة الباكستانية خلال الفترة من عام 2008م وحتى عام 2017م.

* ينص الدليل المصرى لحوكمه الشركات على "لا يعين مراقب الحسابات كشخص طبيعى لأكثر من خمس سنوات، ولا يجب إعادة تعينه قبل انقضاء ثلاثة سنوات على انتهاء عمله كمراقب حسابات للشركة" (مركز المديرين المصرى، أغسطس 2016م). ووفقاً لقواعد حوكمة الشركات، ينص البند (7) على "يكون للشركة مراقب حسابات مستقل أو أكثر من ضمن المقيدين فى سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة، ويعين سنوياً ويجوز أن يجدد له بعد أقصى ست سنوات مالية متصلة، على أن يراعى تغييره بعد ذلك بمراقب حسابات آخر مستقل لا تربطه شراكة مهنية بمراقب الحسابات الذى تم تغييره ، ولا يجوز أن يعاد تعينه إلا بعد مرور ثلاثة سنوات مالية من انتهاء المست سنوات السابق الإشارة إليها" (الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار (59) أبريل 2018م).

وبالمثل، توصلت دراسة (Malik et al., 2017, El Guindy and Basuony, 2018) إلى أن الشركات التي ترتبط بالمراجع الخارجى لفترات طويلة يكون لديها مشاركة أقل في أنشطة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وهذا يعني أن فترات التدقيق الأطول تعمل على تحسين جودة التدقيق وكذلك جودة التقارير المالية للشركات. وهى تتفق مع نتائج دراسة (Alzoubi, 2018)، كما توصلت نتائج دراسة (Kamarudin et al., 2022) إلى أن فترة عمل المراجع الخارجى الأطول ترتبط بجودة محاسبية أعلى، لما يتبعه ذلك من زيادة الخبرة والمعرفة بنشاط العميل، وذلك من خلال تحليل عينة مكونة من 85.577 ملاحظة من 36 دولة خلال الفترة من عام 2010م وحتى عام 2016م.

وفي نفس السياق، قدمت دراسة (Chu et al., 2018) أدلة تجريبية قوية تدعم وجود ارتباط إيجابي بين مدة عمل المراجع الخارجى وجودة التقارير (المحتوى المعلوماتي للأرباح المبلغ عنها)، حيث تحسن جودة التقارير المالية وأحكامهم المهنية نظراً لقليل التكاليف الناتجة عن أخطاء التدقيق المحتملة، كما ينقضى هذا الارتباط عندما يتربّط عليه مخاطر تقاضي عالية، كما تشير نتائج دراسة (Riccardi, 2019) إلى أن فترة عمل المراجع الخارجى القصيرة ارتبطت بانخفاض في جودة التقارير المالية، مقارنةً بتلك التي يتمتع بمدة متوسطة أو طويلة، بعبارة أخرى، لا تدعم النتائج المخاوف من أن فترة الارتباط الأطول بين الشركات والمراجع الخارجى تؤدي إلى إضعاف جودة عملية المراجعة، ويؤكد تلك النتائج ما توصلت إليه دراسة (Türel et al., 2017)، والتي أوضحت أنه بالنظر إلى التكاليف الإضافية المرتبطة بتغيير المراجع الخارجى، فإن المنافع المرتبطة بالتدوير الإلزامي للمراجع الخارجى تبدو ضئيلة. وفي ضوء مasicq، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوى إيجابى لفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة كمقياس للتدوير غير الإلزامى للمراجع الخارجى على دقة التنبؤ بالأداء المالى للشركات.

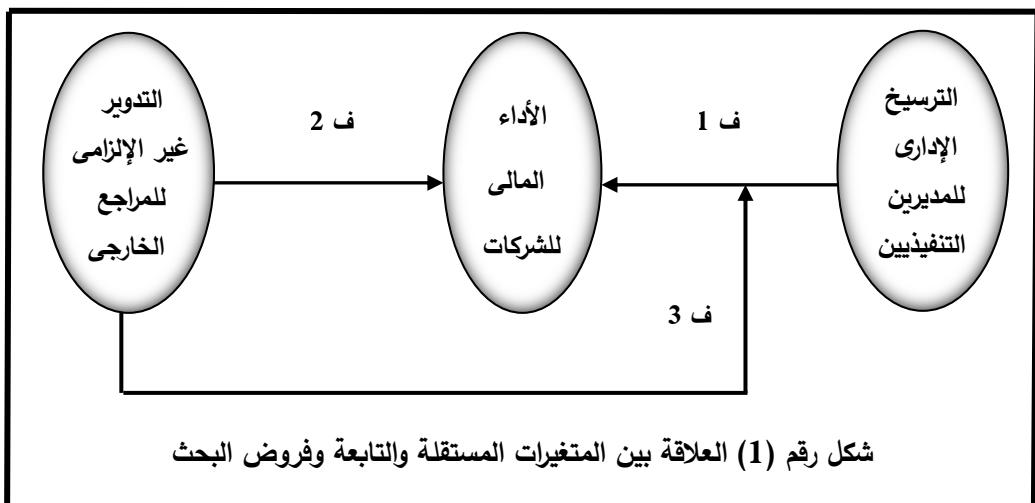
3/3 تأثير الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين على دقة التنبؤ بالأداء المالى للشركات فى ظل التدوير غير الإلزامى للمراجع الخارجى:

في الواقع، يكون المديرون التنفيذيون على استعداد دائم للإفصاح عن المعلومات والأخبار المفيدة المتعلقة بأدائهم، لذلك هناك حاجة إلى بعض الآليات لضمان دقة المعلومات ذات الصلة ومدى موثوقيتها، ويعتبر إحدى الآليات التي يمكن الاعتماد عليها هي تقييد تلاعُب المديرين بالمعلومات المحاسبية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ضمان جودة عملية التدقيق (Farooq et al., 2018, Jizi and Nehme, 2018)

من هذا المنظور، أظهرت الدراسات السابقة (Samaha and Khalif, 2017, Guermezi and Bouri, 2017, McGee and Yuan, 2012) وجود علاقة سلبية وهامة بين جودة التدقيق والترسيخ الإداري، حيث أن زيادة جودة التدقيق تؤدي إلى انخفاض تضارب المصالح بين المديرين التنفيذيين والمساهمين، والحد من التلاعُب بالأرباح المحاسبية، وزيادة الموثوقية وجودة التقارير المالية، وباستخدام عينة من 224 ملاحظة لعينة من 32 شركة مدرجة في البورصة التونسية خلال الفترة من عام 2014م وحتى عام 2020م، أظهرت نتائج دراسة (Dakhli and Mtiraoui, 2021) وجود علاقة سلبية وهامة بين جودة التدقيق والترسيخ الإداري. وفي ضوء مasicq، يمكن صياغة الفرض البحثى التالى:

الفرض الثالث: معأخذ فترة الاحتياط بعميل المراجعة في الاعتبار ، يؤثر الترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركات.

ويلخص الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وفرض البحث:



4. الدراسة التطبيقية.

1/4 نماذج ومتغيرات الدراسة التطبيقية:

تعتمد منهجية الدراسة التطبيقية على تقسيمها إلى ثلاثة نماذج رياضية كما يلى:

(أ) اختبار العلاقة بين الترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين ودقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات:

يوضح الجدول التالي رقم (1) وصف وقياس المتغيرات الخاصة بالنموذج:

جدول رقم (1) وصف وقياس المتغيرات الخاصة بالعلاقة بين الترسیخ الإداری للمديرين التنفيذيين ودقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات

رمز المتغير	وصف وقياس المتغير
المتغيرات التابعة	
$OCF_{i,t}$	يعكس صافى التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) فى نهاية الفترة (t)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة . (Pryshchepa, 2021, Chu et al., 2018, Türel et al., 2017) فى قياسه على اللوغاريتم الطبيعي لصافى التدفقات النقدية التشغيلية.
$ROA_{i,t}$	يعكس معدل العائد على إجمالي الأصول للشركة (i) فى نهاية الفترة (t)، وقد

<p>Salehi et al., 2020، محمد، 2021، Dakhli and Mtiraoui, 2021, Antounian et al., 2021, Pryshchepa, 2021, Bilel, 2020, Chu et al., 2018, Coffie et al., 2018) فى قياسه من خلال صافى الربح بعد الضرائب مقسوماً على إجمالي الأصول.</p>	
المتغير المستقل	
<p>يعكس مستوى الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين للشركة (i) خلال الفترة (t)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة (Salehi et al., 2021, Muriithi et al., 2021, Dakhli and Mtiraoui, 2020 ، عفيفي، 2017) في حساب درجة أو مستوى الترسيخ الإداري وفقاً لمجموع نقاط المتغيرات الأربع التالية، (1) ازدواجية الرئيس التنفيذي (إذا كان الرئيس التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة، فسيكون 1، وإلا 0)، (2) بقاء الرئيس التنفيذي (حالة استمرار الرئيس التنفيذي، فسيكون 1، وإلا 0)، (3) ملكية الرئيس التنفيذي (حالة عدم ملكية الرئيس التنفيذي، فسيكون 1، وإلا 0) و(4) تعويضات الرئيس التنفيذي (حالة زيادة تعويضات الرئيس التنفيذي عن متوسط تعويضات عينة الدراسة وفقاً لكل قطاع على حدة، فسيكون 1، وإلا 0)، وفي ضوء ذلك، يأخذ هذا المتغير (1) حالة وجود ترسيخ إداري ضعيف، (2) حالة وجود ترسيخ إداري متوسط، (3) حالة وجود ترسيخ إداري شبه قوى، و(4) حالة وجود ترسيخ إداري قوى.</p>	$M_Ent_{i,t-1}$
المتغيرات الرقابية	
<p>يعكس حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة (محمد، 2020، عبد الرحيم، 2019، Muriithi et al., 2021, Pryshchepa, 2021, Dakhli and Mtiraoui, 2021, Ehikioya et al., 2021, Dah et al., 2020, Bilel, 2020, Kalabeke et al., 2019, Türel et al., 2017) في قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.</p>	$F_SIZE_{i,t}$
<p>يعكس درجة الرافعة المالية للشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة (محمد، 2020، عبد الرحيم، 2019، Muriithi et al., 2021, Salehi et al., 2021, Pryshchepa, 2021, Dakhli and Mtiraoui, 2021, Kalabeke et al., 2019, Coffie et al., 2018) في قياسها من خلال إجمالي الالتزامات مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية العام.</p>	$LEV_{i,t}$
<p>يعكس القيمة الدفترية للسهم للشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وتقياس من</p>	$BVA_{i,t}$

<p>خلال صافي الأصول مقسوماً على إجمالي عدد الأسهم المتداولة.</p> <p>يعكس مستوى النقدية المحفظ بها من قبل الشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة (Dakhli and Mtiraoui, 2021, Nazaridavaji and Khoramabad, 2021, Li, Z. and Pei- Yu, 2020) في قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لقيمة النقدية المتاحة في نهاية العام مقسوماً على إجمالي الأصول.</p>	<p>CashHolding_{i,t}</p>
--	---

ووفقاً للجدول رقم (1)، فقد اعتمد الباحث على صياغة نموذج انحدار متعدد المتغيرات

لاختبار العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالفرض البحثي الأول، وذلك على النحو التالي:

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 M_Ent_{i,t-1} + \beta_2 FSIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 BVA_{i,t} + \beta_5 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (1/1)$$

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OCF_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (1/2)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 M_Ent_{i,t-1} + \beta_2 FSIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 BVA_{i,t} + \beta_5 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (1/3)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (1/4)$$

(ب) اختبار العلاقة بين فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة كقياس للتدوير غير الإلزامي للمراجعين الخارجيين ودقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات:

اعتمد الباحث على صياغة نموذج انحدار متعدد المتغيرات لاختبار العلاقة بين المتغيرات

الخاصة بالفرض البحثي الثاني، وذلك على النحو التالي:

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 F_Tenure_{i,t-1} + \beta_2 FSIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 BVA_{i,t} + \beta_5 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (2/1)$$

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OCF_{i,t-1} + \beta_2 F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (2/2)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 F_Tenure_{i,t-1} + \beta_2 FSIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 BVA_{i,t} + \beta_5 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (2/3)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{i,t-1} + \beta_2 F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (2/4)$$

حيث أن:

$F_Tenure_{i,t-1}$: يعكس فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة (باعتباره مقياساً للتدوير غير الإلزامي للمراجعين الخارجيين) للشركة (i) خلال الفترة (t-1) (متغير مستقل)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة (Li, Z. and Pei- Yu, 2020, Kalabeke et al., 2019, Chu et al., 2018, Türel et al., 2017, Odanga, 2016)

المتالية التي احتفظ فيها العميل بشركة التدقق، وفى هذا البحث يتم قياسه باعتباره متغير وهمى يأخذ (1) فى حالة الاحتفاظ بعميل المراجعة لفترة تالية، ويأخذ (صفر) خلاف ذلك.

(ج) اختبار العلاقة بين الترسيخ الإداري ودقة التنبؤ بالأداء المالى للشركات فى ظل فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة:

اعتمد الباحث على صياغة نموذج انحدار متعدد المتغيرات لاختبار العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالفرض البحثى الثالث، وذلك على النحو التالي:

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 M_Ent_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (3/1)$$

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 F_Tenure_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (3/2)$$

$$OCF_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OCF_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 FSIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (3/3)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 M_Ent_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (3/4)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 F_Tenure_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 F_SIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (3/5)$$

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{i,t-1} + \beta_2 M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1} + \beta_3 FSIZE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 BVA_{i,t} + \beta_6 CashHolding_{i,t} + E_t \quad (3/6)$$

حيث أن:

$M_Ent_{i,t-1} * F_Tenure_{i,t-1}$: يعكس مستوى الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين معدلاً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t-1) (متغير مستقل)، ويقاس من خلال مستوى الترسيخ الإداري المحسوب سابقاً مضروباً في الاحتفاظ بعميل المراجعة (متغير وهمى).

2/4 عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تحقيقاً لهدف البحث، يشمل مجتمع الدراسة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2013م وحتى عام 2019م، كما تم اختيار عينة مكونة من 86 شركة بإجمالي عدد مشاهدات 602 مشاهدة (7*86)، وقد روعى في اختيار مفردات العينة توافر الشروط التالية، أن تكون مدرجة في البورصة المصرية خلال سنوات الدراسة، انتهاء السنة المالية للشركات في 31/12 من كل عام، توافر القوائم المالية والمعلومات الكافية لها خلال سنوات الدراسة، ألا تكون ضمن البنوك أو شركات القطاع العام والتى لا تخضع أسهمها للتداول في بورصة الأوراق المالية. ويوضح الجدول التالي رقم (2) عدد الشركات داخل عينة الدراسة والقطاعات التي تتنتمى لها:

جدول رقم (2) عدد الشركات المستخدمة في الدراسة والقطاعات التي تنتمي لها

النسبة %	عدد الشركات	القطاع
%17,4	15	العقارات
%11,6	10	التشييد ومواد البناء
%22,2	19	خدمات مالية باستثناء البنوك
%2,3	2	تكنولوجيا
%4,6	4	اتصالات
%6,9	6	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
%10,6	9	سياحة وترفيه
%2,3	2	منتجات منزليه وشخصية
%2,3	2	موارد أساسية
%14	12	أغذية ومشروبات
%4,6	4	أدوية
%1,2	1	غاز وبترول
%100	86	الإجمالي
(7*86) 602		إجمالي عدد المشاهدات

وقد اعتمد الباحث في الحصول على كافة البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة الحالية في الفترة من 2013م وحتى 2019م على موقع مباشر للبورصة المصرية (www.mubasher.com) وذلك للحصول على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية لشركات عينة الدراسة، بالإضافة إلى الموقع الالكتروني لشركات عينة الدراسة.

3 اختبار صلاحية بيانات الدراسة:

تم عمل اختبار **Multicollinearity Test** للتأكد من عدم وجود ازدواج أو تعدد خطى بين المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث تم حساب معامل تضخم التباين **Variance Inflation Factor (VIF)** لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3) معامل (VIF) لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع = صافى التدفقات النقدية التشغيلية							بيان
VIF	VIF	VIF	VIF	VIF	VIF	VIF	
To.	To.	To.	To.	To.	To.	To.	
.667			.674		.673		صافى التدفقات النقدية التشغيلية الفترة السابقة
1.500			1.485		1.486		الtrsيخ الإداري للمديرين التنفيذيين
	.558			.935	.938		فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
	1.792			1.070	1.066		trsيخ الإداري للمديرين التنفيذيين معدلاً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
.706		.992	.996				حجم الشركة
1.417		1.008	1.004				درجة الرافعة المالية
.990	.704	.578					القيمة الدفترية للسهم
1.010	1.420	1.730					النقدية المحافظ بها
.126	.136	.137	.148	.136	.148	.156	
7.935	7.330	7.318	6.758	7.330	6.755	6.395	
.115	.128	.128	.133	.128	.133	.143	
8.664	7.816	7.837	7.499	7.809	7.529	6.984	
.997	.996	.985	.998	.998	.983	.983	
1.003	1.004	1.015	1.002	1.002	1.017	1.017	
.470	.627	.628	.449	.628	.450	.603	
2.128	1.594	1.592	2.227	1.594	2.221	1.657	
المتغير التابع = معدل العائد على إجمالي الأصول							
.968			.773		.773		معدل العائد على إجمالي الأصول
1.033			1.294		1.294		trsيخ الإداري للمديرين التنفيذيين
	.682			.941	.944		فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
	1.467			1.063	1.059		trsيخ الإداري معدلاً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
.537		.994	.996				حجم الشركة
1.864		1.006	1.004				درجة الرافعة المالية
.965	.523	.666					القيمة الدفترية للسهم
1.036	1.911	1.502					النقدية المحافظ بها
.161	.136	.136	.156	.136	.156	.118	
6.216	7.342	7.351	6.420	7.342	6.411	8.440	
.128	.128	.128	.140	.128	.140	.127	
7.784	7.839	7.827	7.125	7.821	7.167	7.851	
.981	.984	.986	.997	.998	.983	.987	
1.019	1.017	1.014	1.003	1.002	1.017	1.013	
.453	.627	.628	.468	.627	.467	.794	
2.208	1.595	1.593	2.138	1.595	2.140	1.259	

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة (VIF) أقل من 10 وتقرب من الصفر، لذا فإنه يمكن القول بعدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

4/4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (4)

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					Variables	
Std. Dev.	Mean	Max	Min	N		
Depend Variables						
1,06521	2,43858	8,839	-7,399	589	$OCF_{i,t}$	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
1,97088	.0436201	2,1162	-3,8437	598	$ROA_{i,t}$	معدل العائد على إجمالي الأصول
Independ Variables						
1,08605	2,37438	8,839	-7,399	504	$OCF_{i,t-1}$	صافي التدفقات النقدية التشغيلية الفترة السابقة
6,71727	.0425232	3,25558	-4,75067	513	$ROA_{i,t-1}$	معدل العائد على إجمالي الأصول الفترة السابقة
.811	2.02	4	0	602	$M_Ent_{i,t-1}$	الترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين
.342	.87	1	0	601	$F_Tenure_{i,t-1}$	فتره الاحتياط بعميل المراجعة
1.030	1.77	4	0	602	$M_Ent_{i,t-1}^*$ $F_Tenure_{i,t-1}$	الترسيخ الإداري معدلاً بفتره الاحتياط بعميل المراجعة
Control Variables						
.8328263	9.129477	11.0320	6.0127	598	F_SIZE_{it}	حجم الشركة
1.07166	4.5090E9	7.50E10	-8.09E4	598	LEV_{it}	درجة الرافعة المالية
619.109	7.06166E1	8384.43	.011	585	BVA_{it}	القيمة الدفترية للسهم
2.2943	7.3292E8	2.65E10	.00	598	$CashHolding_{it}$	النقدية المحافظ بها

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلى:

-**الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعه:** بلغ متوسط العائد على إجمالي الأصول ($ROA_{i,t}$) (0.0436201) وبإنحراف معياري قدره (1,97088)، كذلك بلغ متوسط صافي التدفق النقدي التشغيلي ($OCF_{i,t}$) (2,43858) وبإنحراف معياري قدره (1,06521)، ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة.

-**الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة:** تراوح مستوى الترسيخ الإداري ($M_Ent_{i,t-1}$) بين (0) وهو يعكس عدم وجود ترسيخ و(4) وهو يعكس وجود ترسيخ قوى، وبمتوسط حسابي (2.02) وهو يعني تتمتع المديرين التنفيذيين لشركات العينة بترسيخ إداري متوسط، ويؤكد ذلك انخفاض الانحراف المعياري حيث بلغ (0.811)، كما بلغ المتوسط الحسابي للاحتفاظ بعميل المراجعة ($F_Tenure_{i,t-1}$) (0.87) وهو يعكس تنتع غالبية شركات العينة باستمرار المراجع الخارجى لها لفترات متالية، ويؤكد ذلك انخفاض الانحراف المعياري حيث بلغ (0.342)، يضاف لذلك، تراوح مستوى الترسيخ الإداري معدلاً بالاحتفاظ بعميل المراجعة ($M_Ent_{i,t-1}^*F_Tenure_{i,t-1}$) بين (0) و(4)، وبمتوسط حسابي (1.030) وبإنحراف معياري قدره (1.030)، ويدل صغر الإنحراف المعياري على تركز شركات العينة.

-**الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرقابية:** يتراوح حجم الشركة (F_SIZE_{it}) بين (6.0127، 11.0320) تم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، وبمتوسط حسابي

(9.129477) وانحراف معياري (8328263)، ويدل صغر الانحراف على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابي، بينما بلغ متوسط معدل الرافعة المالية $LEV_{i,t}$ (4.50909) وبانحراف (1.07166)، ويدل صغر الانحراف المعياري على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابي، كما بلغ متوسط القيمة الدفترية للسهم $BVA_{i,t}$ (7.06166E1)، وبانحراف معياري (619.109) (7.3292E8) تم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي النقدية المتاحة في نهاية العام، وبانحراف معياري قدره (2.2943) ويدل صغر الانحراف على تركز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.

5/4 اختبار استقلالية متغيرات الدراسة:

تم إجراء اختبار كای تربيع **Chi-Square Tests** لقياس مدى وجود استقلالية بين متغيرات الدراسة، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (5):

جدول رقم (5) نتائج قياس مدى وجود استقلالية بين متغيرات الدراسة

التعليق	Chi-Square Tests			المتغير التابع	المتغير المستقل
	N	Sig.	Value		
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	601	.152	6.716	الترسيخ الإداري صافي التدفقات النقدية الترسيخ الإداري الترسيخ الإداري معدلاً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة	فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	589	.469	5.8902		فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	589	.450	2.3563		الترسيخ الإداري
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	589	.450	2.3563		الترسيخ الإداري معدلاً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	597	.573	5.8102	معدل العائد على إجمالي الأصول	فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	598	.601	2.3343		الترسيخ الإداري
غير معنوى (المتغيران غير مستقلان)	598	.388	2.3713		الترسيخ الإداري معدلاً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة

- يتضح من الجدول رقم (5) أن مستوى الدلالة المحسوبة للعلاقات بين المتغيرات أكبر من 0.05، لهذا نرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود استقلال بين المتغيرات، مما يعني وجود علاقة بين المتغيرات، وبالتالي يستدعي الأمر قياس مستوى أو درجة تلك العلاقات وكذلك اتجاهها.

6/4 اختبار فروق المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة:

- تم عمل اختبار (t) لتحديد تأثير مستويات كلاً من الترسيخ الإداري والاحتفاظ بعميل المراجعة على فروق المتوسطات الحسابية لصافي التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6) نتائج اختبار تأثير مستويات كلاً من الترسيخ الإداري والاحتفاظ بعميل المراجعة على فروق المتوسطات الحسابية لصافي التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول

Independent Variable = $M_{Ent_{i,t-1}}$						المتغير التابع
Sig.	F	Sig.	t	Mean	المستوى	

.003	8.952	.007	2.722	31058397	^AM_Ent_{i,t-1}	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
		.002	3.202	33448918	^BM_Ent_{i,t-1}	
.010	2.065	.648	1.362	.82059598	^AM_Ent_{i,t-1}	معدل العائد على إجمالي الأصول
		.755	1.252	3.1511415	^BM_Ent_{i,t-1}	
<i>Independent Variable = F_Tenure_{i,t-1}</i>					المتغير التابع	
.031	1.013	.488	.697	25965085	^CF_Tenure_{i,t-1}	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
		.350	.935	13721227	^DF_Tenure_{i,t-1}	
.938	.006	.752	.316	3.1179581	^CF_Tenure_{i,t-1}	معدل العائد على إجمالي الأصول
		.748	.323	1.7398148	^DF_Tenure_{i,t-1}	

^AM_Ent_{i,t-1} وهي تشير إلى الترسيخ الإداري القوى، ^BM_Ent_{i,t-1} وهي تشير إلى الترسيخ الإداري الضعيف، ^CF_Tenure_{i,t-1} وهي تشير إلى استمرار المراجع الخارجى لفترة تالية، ^DF_Tenure_{i,t-1} وهي تشير إلى عدم استمرار المراجع الخارجى لفترة تالية.

- يتضح من الجدول رقم (6) أن الشركات ذات الترسيخ الإداري القوى تحقق صافي تدفق نقدى تشغيلي أقل بنسبة 7.4% مقارنة بالشركات ذات الترسيخ الإداري الضعيف وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.01، كما تتحقق الشركات ذات الترسيخ الإداري القوى معدل عائد على إجمالي الأصول أقل بنسبة 7.8% مقارنة بالشركات ذات الترسيخ الإداري الضعيف وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.05، ويمكن تفسير ذلك بأن المديرين ذوى الترسيخ الإداري القوى يكونوا أكثر قدرة على إجراء أحكام وتقديرات محاسبية مضللة تسهم فى توقعات مستقبلية أقل موثوقية لأداء الشركات. علاوة على ذلك، فى حالة استمرار المراجع الخارجى للشركات لفترة تالية، فإن الشركات تتحقق صافي تدفق نقدى تشغيلي أعلى بنسبة 47.2% مقارنة بحالة عدم استمرار المراجع الخارجى للشركات لفترة تالية، كما تتحقق الشركات فى حالة استمرار المراجع الخارجى لفترة تالية معدل عائد على إجمالي الأصول أعلى بنسبة 44.2% مقارنة بحالة عدم استمرار المراجع الخارجى للشركات لفترة تالية.

7/4 تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة:

- نتيجة اختبار الفرض البحثى الأول:

تم عمل تحليل انحدار خطى متعدد لتحديد مدى تأثير الترسيخ الإداري على دقة التنبؤ بالأداء المالى للشركات، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (7):

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لتحديد مدى تأثير الترسيخ الإداري على دقة

التنبؤ بالأداء المالى للشركات

المتغير التابع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF _{i,t})				المتغيرات المستقلة	
Mod. 1/2		Mod. 1/1			
T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	Constant	القيمة الثابتة
2.254*	2.7168	2.584*	3.1408	OCF _{i,t-1}	صافي التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة
3.855***	.202			M_Ent _{i,t-1}	الترسيخ الإداري
-1.992*	-1.1218	-2.196*	-1.2498	F_SIZE _{i,t}	حجم الشركة
2.742**	.021	3.684***	.028		

-1.608	-.019	-2.711**	-.032	<i>LEV_{i,t}</i>	درجة الرافعه المالية
-.147	-9706.11	-.100	-6660.88	<i>BVA_{i,t}</i>	القيمة الدفترية للسهم
3.724***	.100	6.476***	.153	<i>CashHolding_{i,t}</i>	النقدية المحفظ بها
19.742***		20.190***			<i>F-stat.</i>
.441		.413			<i>R</i>
.195		.170			<i>R²</i>
496		497			<i>N</i>
(ROA_{i,t}) المتغير التابع = معدل العائد على إجمالي الأصول				المتغيرات المستقلة	
<i>Mod. I/4</i>		<i>Mod. I/3</i>			
<i>T-stat.</i>	<i>Coeff.</i>	<i>T-stat.</i>	<i>Coeff.</i>	<i>Constant</i>	القيمة الثابتة
2.614**	3.7267	2.321*	2.3358	<i>ROA_{i,t-1}</i>	معدل العائد على إجمالي الأصول الفترة السابقة
7.472***	.232			<i>M_Enti,t-1</i>	الtrsيخ الإداري
-.014	-92282.5	-1.454*	-1.3677	<i>F_SIZE_{i,t}</i>	حجم الشركة
.260	.000	4.381***	1.1398	<i>LEV_{i,t}</i>	درجة الرافعه المالية
-1.579	-.002	-4.823***	-9.5637	<i>BVA_{i,t}</i>	القيمة الدفترية للسهم
-.763	-5995.16	-.437	-5346.02	<i>CashHolding_{i,t}</i>	النقدية المحفظ بها
1.915*	.006	7.962***	.029		<i>F-stat.</i>
10.875***		22.307***			<i>R</i>
.340		.398			<i>R²</i>
.116		.159			<i>N</i>
505		505			

* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05، ** دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.01، *** دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلى:

- بلغت قيمة F.test (20.190) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وذلك وفقاً لـ *Mod. I/1*، مما يعني وجود تأثير معنوي للtrsيخ الإداري للمديرين التنفيذيين (كمتغير مستقل)، حجم الشركة، درجة الرافعه المالية، القيمة الدفترية للسهم والنقدية المحفظ بها(كمتغيرات رقابية) كل على المتغير التابع وهو صافى التدفق النقدي التشغيلي، كما بلغ معامل الارتباط *R* (0.413)، كذلك بلغ معامل التحديد أو التفسير *R²* (0.170)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 17% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع، حيث يوجد تأثير معنوى سلبي للtrsيخ الإداري للمديرين التنفيذيين عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Salehi and Arianpoo, 2021, Dah et al., 2020) ويمكن تفسير ذلك بأن ازدواجية المديرين التنفيذيين واستمرارهم فى مناصبهم لفترات طويلة يسمح لهم بتكوين روابط وعلاقات غير رسمية مع مديرى الشركات، مما يسهل معه تحقيق المنافع الذاتية، وبما قد يضر بأداء الشركات خاصة على المدى البعيد لهم كما يؤكى (Antounian et al., 2021, Mohamed, 2021).

- كما يوجد تأثير معنوى سلبي لدرجة الرافعه المالية عند مستوى معنوية أقل من 0.01، فى حين يوجد تأثير معنوى موجب لحجم الشركة والنقدية المحفظ بها عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وفى نفس السياق، وفقاً لـ *Mod. I/2* بلغت قيمة F.test (19.742) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، كذلك بلغ معامل الارتباط *R* ومعامل التحديد أو التفسير *R²* (0.441، 0.195) على

الترتيب، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 19.5% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع.

- يضاف لذلك، بلغت قيمة F.test (22.307) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وذلك وفقاً لـ3/Mod.1، مما يعني وجود تأثير معنوي للترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين (كمتغير مستقل)، حجم الشركة، درجة الارتفاع المالية، القيمة الدفترية للسهم والنقدية المحافظ بها (كمتغيرات رقابية) كل على المتغير التابع وهو معدل العائد على إجمالي الأصول، كما بلغ معامل الارتباط R^2 (0.398)، كذلك بلغ معامل التحديد أو التفسير R^2 (0.159)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 15.9% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع، حيث يوجد تأثير معنوي سلبي للترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (محمد، 2020م، Salehi, and Moghadam, 2019)، كما تتعارض مع نتائج دراسة (Salehi et al., 2015, Bouaine et al., 2021).

- في المقابل، يوجد تأثير معنوي موجب لحجم الشركة والنقدية المحافظ بها عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وفي نفس السياق، وفقاً لـ4/Mod.1 بلغت قيمة F.test (10.875) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، كذلك بلغ معامل الارتباط R^2 (0.340). ومعامل التحديد أو التفسير R^2 (0.116)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 11.6% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع. وبوجه عام، تدعم تلك النتيجة الاعتقاد السائد بأن المديرين ذوي الترسيخ الإداري القوي هم أكثر عرضة للسلوك الانتهازي على حساب مصلحة المساهمين.

تحليل نتائج إضافية:

تم استخدام تحليل التباين *Univariate Analysis of Variance* لتحديد مدى وجود فروق معنوية بين مستويات الترسيخ الإداري في تأثيرها على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات، وتحديد مصدر تلك الفروق، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (8):

جدول رقم (8) لتحديد مدى وجود فروق معنوية بين مستويات الترسيخ الإداري في تأثيرها على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات

Sig.	F	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مصدر التباين
المتغير التابع = صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF_{i,t})					
.000	7.413	8.59718	5	4.29919 ^a	الترسيخ الإداري
		1.16018	499	5.78720	Error
			504	6.21720	Total
Adjusted R Squared = .060					
المتغير التابع = معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA_{i,t})					
.000	12.388	1.86717	5	9.33317 ^a	الترسيخ الإداري

		1.50716	508	7.65518	Error
			513	8.58818	Total
Adjusted R Squared = .100				^a R Squared = .109	

- يتضح من الجدول رقم (8) وجود فروق معنوية في تأثير مستويات الترسيخ الإداري على دقة التنبؤ بصفى التدفقات النقدية التشغيلية، حيث بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.001، كذلك وجود فروق معنوية في تأثير مستويات الترسيخ الإداري على دقة التنبؤ بمعدل العائد على إجمالي الأصول للشركات، حيث بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.001.

- وقد تم تحديد مصدر الفروق المعنوية بين متوسطات مستويات الترسيخ الإداري في تأثيرها على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9):

جدول رقم (9) لتحديد مصدر الفروق المعنوية بين متوسطات مستويات الترسيخ الإداري في تأثيرها على دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات

Sig.	الخطأ المعياري	فروق المتوسطات	$M_{Ent_{i,t-1}}(J)$	$M_{Ent_{i,t-1}}(I)$
المتغير التابع = صافى التدفقات النقدية التشغيلية (OCF _{i,t})				
.023	1,22526E8	-2,7930E8*	2.00	1.00
.001	1,41777E8	-4,5367E8*	3.00	
.646	2,87819E8	1,3244E8	4.00	
.023	1,22526E8	2,7930E8*	1.00	2.00
.147	1,20015E8	-1,7437E8	3.00	
.139	2,77745E8	4,1174E8	4.00	
.001	1,41777E8	4,5367E8*	1.00	3.00
.147	1,20015E8	1,7437E8	2.00	
.041	2,86759E8	5,8611E8*	4.00	
.646	2,87819E8	-1,3244E8	1.00	4.00
.139	2,77745E8	-4,1174E8	2.00	
.041	2,86759E8	-5,8611E8*	3.00	
المتغير التابع = معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA _{i,t})				
.517	13.732.559	8.905.229	2.00	1.00
.983	15.948.584	-341.471	3.00	
.030	32.719.330	33.604.137	4.00	
.517	13.732.559	-8.905.229	1.00	2.00
.497	13.614.825	-9.246.701	3.00	
.435	31.647.444	24.698.907	4.00	
.983	15.948.584	341.471	1.00	3.00
.497	13.614.825	9.246.701	2.00	
.299	32.670.091	33.945.608	4.00	
.030	32.719.330	-33.604.137	1.00	4.00
.435	31.647.444	-24.698.907	2.00	
.299	32.670.091	-33.945.608	3.00	

(= ترسيخ ضعيف، 2.00 = ترسيخ متوسط، 3.00 = ترسيخ شبه قوى، 4.00 = ترسيخ قوى)

- يتضح من الجدول رقم (9) وجود فرق جوهري بين الترسيخ الإداري القوى والترسيخ الإداري شبه القوى عند مستوى المعنوية أقل من 0.05، كذلك وجود فرق جوهري بين الترسيخ الإداري شبه القوى والترسيخ الإداري الضعيف عند مستوى المعنوية أقل من 0.01، وأيضاً وجود فرق جوهري بين الترسيخ الإداري المتوسط والترسيخ الإداري الضعيف عند مستوى المعنوية أقل من 0.05، وذلك فيما يتعلق بدقة التتبؤ بصفى التدفقات النقدية التشغيلية للشركات. علاوة على ذلك، وجود فرق جوهري بين الترسيخ الإداري القوى والترسيخ الإداري الضعيف عند مستوى المعنوية أقل من 0.05، وذلك فيما يتعلق بدقة التتبؤ بمعدل العائد على إجمالي الأصول للشركات.

نتيجة اختبار الفرض البحثى الثاني:

تم عمل تحليل انحدار خطى متعدد لتحديد مدى تأثير فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة على دقة التتبؤ بالأداء المالى للشركات، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (10):

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار لتحديد مدى تأثير فترة الاحتفاظ بعميل المراجعة على دقة التتبؤ بالأداء المالى للشركات

المتغير التابع = صافى التدفقات النقدية التشغيلية (OCF _{i,t})				المتغيرات المستقلة	
Mod.2/2		Mod.2/1			
T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	Constant	القيمة الثابتة
1.608	2.2058	.553	5.4497	<i>OCF_{i,t-1}</i>	صافى التدفقات النقدية التشغيلية الفترة السابقة
4.028***	.211			<i>F_Tenure_{i,t-1}</i>	فتره الاحتفاظ بعميل المراجعة
1.314*	1.8808	1.321*	1.3788	<i>F_SIZE_{i,t}</i>	حجم الشركة
2.731**	.021	6.921***	.042	<i>LEV_{i,t}</i>	درجة الرافعة المالية
-1.788*	-.022	-7.890***	-.072	<i>BVA_{i,t}</i>	القيمة الدفترية للسهم
-.362	-23738.9	-.002	-96.372	<i>CashHolding_{i,t}</i>	النقدية المحافظ بها
3.653***	.099	13.891***	.266		
19.281***		56.881***		F-stat.	
.437		.576		<i>R</i>	
.191		.332		<i>R</i> ²	
496		577		<i>N</i>	
المتغير التابع = معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA _{i,t})				المتغيرات المستقلة	
Mod.2/4		Mod.2/3			
T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	Constant	القيمة الثابتة
1.698	2.6967	1.825	3.3727	<i>ROA_{i,t-1}</i>	معدل العائد على إجمالي الأصول الفترة السابقة
7.455***	.232			<i>F_Tenure_{i,t-1}</i>	فتره الاحتفاظ بعميل المراجعة
.693	1.1467	.543*	1.0667	<i>F_SIZE_{i,t}</i>	حجم الشركة
.228	.000	.139	.000	<i>LEV_{i,t}</i>	درجة الرافعة المالية
-1.552	-.002	-3.014**	-.005	<i>BVA_{i,t}</i>	القيمة الدفترية للسهم
-.745	-5810.8	-.599	-6418.8	<i>CashHolding_{i,t}</i>	النقدية المحافظ بها
1.926*	.006	12.08***	-.044		
10.941***		29.830***		F-stat.	
.341		.453		<i>R</i>	
.116		.205		<i>R</i> ²	

504	583	<i>N</i>
-----	-----	----------

يتضح من الجدول رقم (10) ما يلى:

–بلغت قيمة F.test (56.881) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وذلك وفقاً لـ**Mod.2/1**، مما يعني وجود تأثير معنوي للاحتفاظ بعميل المراجعة أو بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية (كمتغير مستقل)، حجم الشركة، درجة الرافعة المالية، القيمة الدفترية للسهم والنقدية المحفظ بها(كمتغيرات رقابية) ككل على المتغير التابع وهو صافى التدفقات النقدية التشغيلية، كما بلغ معامل الارتباط R (0.576)، كذلك بلغ معامل التحديد أو التفسير R^2 (0.332)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 33.2% من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع، حيث يوجد تأثير معنوى إيجابى لبقاء المراجع الخارجى لفترة تالية عند مستوى معنوية أقل من 0.05.

ويمكن تفسير النتيجة السابقة بأن استمرار المراجع الخارجى للشركات لفترات طويلة يحوال دون ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبما يتلقى مع نتائج دراسة (Kalabeke et al., 2019, Malik et al., 2017, El Guindy and Basuony, 2018) بالإضافة إلى تحسين جودة التقرير المالى للشركات (Kamarudin et al., 2022, Alzoubi, 2018, Chu et al., 2018)، كما يوجد تأثير معنوى إيجابى لكل من حجم الشركة والنقدية المحفظ بها عند مستوى معنوية أقل من 0.001، فى حين يوجد تأثير معنوى سلبي لدرجة الرافعة المالية عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وفي نفس السياق، وفقاً لـ**Mod.2/2** بلغت قيمة F.test (19.281) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، كذلك بلغ معامل الارتباط R ومعامل التحديد أو التفسير R^2 (0.437، 0.191) على الترتيب، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 19.1% من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع.

–يضاف لذلك، بلغت قيمة F.test (29.830) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وذلك وفقاً لـ**Mod.2/3**، مما يعني وجود تأثير معنوي للاحتفاظ بعميل المراجعة أو بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية (كمتغير مستقل)، حجم الشركة، درجة الرافعة المالية، القيمة الدفترية للسهم والنقدية المحفظ بها(كمتغيرات رقابية) ككل على المتغير التابع وهو معدل العائد على إجمالي الأصول، كما بلغ معامل الارتباط R (0.453)، كذلك بلغ معامل التحديد أو التفسير R^2 (0.205)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 20.5% من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع، حيث يوجد تأثير معنوى إيجابى لكل من بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية والنقدية المحفظ بها عند مستوى معنوية أقل من 0.05، 0.001 على الترتيب، فى حين يوجد تأثير معنوى سلبي لدرجة الرافعة المالية عند مستوى معنوية أقل من 0.01، وفى نفس السياق، وفقاً لـ**Mod.2/4** بلغت قيمة F.test (10.941) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، كذلك بلغ معامل الارتباط R ومعامل

التحديد أو التقسير R^2 (.341، .116) على الترتيب، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 11.6% من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع.

وبوجه عام، تدعم تلك النتيجة الاعتقاد السائد بأن التدوير الطوعى أو غير الإلزامى للمرجع الخارجى يشجع الشركات على ممارسة إدارة الأرباح وضعف جودة التقرير المالى .(Riccardi, 2019, Kalabeke et al., 2019)

- نتیجة اختبار الفرض البحثي الثالث:

تم عمل تحليل انحدار خطى متعدد لتحديد مدى تأثير الترسيخ الإداري على دقة التنبؤ بالأداء المالى للشركات من خلال فترة الاحتياط بعميل المراجعة، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (11) :

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لتحديد مدى تأثير الترسيخ الإداري على دقة التنبؤ بالأداء المالى للشركات من خلال فترة الاحتياط بعميل المراجعة

المتغير التابع = صافى التدفقات النقدية التشغيلية (OCF _{i,t})						المتغيرات المستقلة	
Mod.3/3		Mod.3/2		Mod.3/1			
T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	Constant	القيمة الثابتة
-.556	-4.4137	-.543	-5.3537	1.705	1.6018	<i>OCF_{i,t-1}</i>	صافى التدفقات النقدية التشغيلية
4.212***	.225						الفترة السابقة
				-2.264*	-1.2948	<i>M_Ent_{i,t-1}</i>	الترسيخ الإدارى
		.681	8.4377			<i>F_Tenure_{i,t-1}</i>	فترة الاحتياط بعميل المراجعة
2.445*	2.3308	.798	7.0077	2.524*	2.4368	<i>M_Ent_{i,t-1}*</i> <i>F_Tenure_{i,t-1}</i>	الترسيخ الإدارى معدلاً بفترة الاحتياط بعميل المراجعة
1.365	.011	6.927***	.042	6.992***	.042	<i>F_SIZE_{i,t}</i>	حجم الشركة
-.516	-.006	-7.907***	-.072	-7.809***	-.071	<i>LEV_{i,t}</i>	درجة الراقة المالية
-.654	-46677.13	-.034	-1897.01	.212	11886.2	<i>BVA_{i,t}</i>	القيمة الدفترية للسهم
.944	.027	13.86***	.265	13.868***	.264	<i>CashHolding_{i,t}</i>	النقدية المحافظ بها
10.406***		47.477***		48.641***		<i>F-stat.</i>	
.636		.577		.582		<i>R</i>	
.390		.333		.338		<i>R²</i>	
569		577		577		<i>N</i>	
المتغير التابع = معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA _{i,t})						المتغيرات المستقلة	
Mod.3/6		Mod.3/5		Mod.3/4			
T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	T-stat.	Coeff.	Constant	القيمة الثابتة
-27.51***	-1.6559	1.833*	3.3927	2.579*	3.7877	<i>ROA_{i,t-1}</i>	معدل العائد على إجمالي الأصول
13.666** *	5.680						الفترة السابقة
				-.411	-7.6326**	<i>M_Ent_{i,t-1}</i>	الترسيخ الإدارى
		.127	3.4106			<i>F_Tenure_{i,t-1}</i>	فترة الاحتياط بعميل المراجعة
.856*	2.3287	.399	3.5586	.793	6.2476*	<i>M_Ent_{i,t-1}*</i> <i>F_Tenure_{i,t-1}</i>	الترسيخ الإدارى معدلاً بفترة الاحتياط بعميل المراجعة
.273	.001	.142	.000	.154	.000	<i>F_SIZE_{i,t}</i>	حجم الشركة
-.351	-.003	2.989	.005**	-3.000**	-.005	<i>LEV_{i,t}</i>	درجة الراقة المالية
-.449	-17126.7	.546	5900.34	.527	5678.04	<i>BVA_{i,t}</i>	القيمة الدفترية للسهم

							النقدية المحفظ بها
-.082	-.002	-12.084***	-.044	-12.109***	-.044	<i>CashHolding_{i,t}</i>	<i>F-stat.</i>
32.555***		24.848***		24.921***			<i>R</i>
.543		.453		.453			<i>R</i> ²
.295		.205		.206			<i>N</i>
583		583		584			

يتضح من الجدول رقم (11) ما يلى:

- بلغت قيمة F.test (48.641) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وذلك وفقاً لـ *Mod.3/1*، مما يعني وجود تأثير معنوى للترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين، الترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين معدلاً بالاحتفاظ بعميل المراجعة أو بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية (كمتغيران مستقلان)، حجم الشركة، درجة الرافعة المالية، القيمة الدفترية للسهم والنقدية المحفظ بها(كمتغيرات رقابية) ككل على المتغير التابع وهو صافى التدفقات النقدية التشغيلية، كما بلغ معامل الارتباط *R* (.582)، كذلك بلغ معامل التحديد أو التفسير *R*² (.338)، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر 33.8% من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع، حيث يوجد تأثير معنوى سلبي للترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين عند مستوى معنوية أقل من 0.05، فى حين يوجد تأثير معنوى إيجابى للترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين معدلاً بالاحتفاظ بعميل المراجعة أو بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية عند مستوى معنوية أقل من 0.05.

ويمكن تفسير ذلك بأن استمرار المراجع الخارجى لفترات طويلة يسهم فى زيادة خبرته ومعرفته بأنشطة وأعمال الشركات وبالتالي ينعكس على جودة عملية المراجعة، ويتحول دون استغلال المديرين التنفيذيين للموارد المتاحة لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب قيمة الشركات وثروة المساهمين، وذلك وفقاً لما أكدته نتائج دراسات (Dakhli and Mtiraoui, 2021, Samaha and Khalif, 2017, Guermezi and Bouri, 2017, McGee and Yuan, 2012)، وهو ما يعكس الدور الهام لاستمرار المراجع الخارجى فى التخفيف من حدة الآثار السلبية للترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين على نتائج الأنشطة التشغيلية للشركات. وهذا يكون مدعاوماً من خلال النتائج التى توصلنا إليها *Mod.3/2* و *Mod.3/3*، حيث أكدنا على تحسين دقة التنبؤ بصافى التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من خلال الدور المعدل للاحفاظ بعميل المراجعة فى التخفيف من الآثار السلبية للسلوك الإدارى الانتهازى.

-علاوة على ذلك، بلغت قيمة F.test (24.921) عند مستوى معنوية أقل من 0.001، وذلك وفقاً لـ *Mod.3/4*، مما يعنى وجود تأثير معنوى للترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين، الترسيخ الإدارى للمديرين التنفيذيين معدلاً بالاحتفاظ بعميل المراجعة أو بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية (كمتغيران مستقلان)، حجم الشركة، درجة الرافعة المالية، القيمة الدفترية للسهم والنقدية المحفظ بها(كمتغيرات رقابية) ككل على المتغير التابع وهو معدل العائد على إجمالي الأصول، كما بلغ معامل الارتباط *R* (.453)، كذلك بلغ معامل التحديد أو التفسير *R*² (.206)، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة

والرقابية تفسر 20.6% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع، حيث يوجد تأثير معنوى سلبى للترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين عند مستوى معنوية أقل من 0.01، فى حين يوجد تأثير معنوى إيجابى للترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين معدلاً بالاحتفاظ بعميل المراجعة أو بقاء المراجع الخارجى لفترة تالية عند مستوى معنوية أقل من 0.05..

وهو ما يعكس الدور الهام لاستمرار المراجع الخارجى فى التخفيف من حدة الآثار السلبية للترسيخ الإداري للمديرين التنفيذيين على نتائج أعمال الشركات، وهذا يكون مدعاوماً من خلال النتائج التى توصلنا إليها *Mod.3/5 و Mod.3/6*، حيث أكدنا على تحسين دقة التنبؤ بمعدل العائد على إجمالي الأصول من خلال الدور الهام لفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة فى التخفيف من السلوك الإداري الانتهازى.

وبوجه عام، تعكس النتائج أن استمرار المراجع الخارجى يشكل دور رقابى على المديرين التنفيذيين. وفي المقابل، حدوث تدوير طوعى للمراجع الخارجى يسمح للمديرين التنفيذيين باستغلال صلاحياتهم لتحقيق منفعتهم الشخصية على حساب المساهمين، وهو ما يدعم الدور الإيجابى لاستمرار المراجع الخارجى فى ترشيد السلوك الإداري وبالتالي تحسين انطباعات المستثمرين تجاه الشركات.

5. نتائج ووصيات البحث ومقترحات لأبحاث مستقبلية.

1/ نتائج البحث :

يركز هذا البحث في كيفية تأثير التدوير الطوعى للمراجع الخارجى مقاساً بفترة الاحتفاظ بعميل المراجعة على العلاقة بين الترسیخ الإداري والأداء المالي للشركات، وتمشياً مع فرضية الوكالة، كشف البحث عن ضعف الأداء المالي للشركات (مقاساً بصفى التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل العائد على إجمالي الأصول).

وفي المقابل، ترتفع دقة التنبؤ بالأداء المالي للشركات مع استمرار المراجع الخارجى لعدة فترات متتالية على الرغم من وجود ترسیخ إداري للمديرين التنفيذيين، مما يعكس ارتفاع ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين في إدارة الشركات وذلك بالاستناد إلى فرضية الاستغلال الكفاء للموارد المتاحة، حيث يكون المديرين الراسخون أكثر توجهاً لاستغلال موارد الشركات

لتحقيق مواءمة المصالح بينهم من جهة وأصحاب المصلحة من جهة أخرى، وذلك من خلال زيادة خبرة ومعرفة المراجع الخارجى بأنشطة وأعمال الشركات مع استمراره لأكثر من فترة متتالية. بشكل عام.

ويمكن أن تسهم نتائج البحث فى توفير أدلة عملية على أهمية اعتماد مزيج من آليات الرقابة أثناء اتخاذ القرار المتعلق بتعيين المديرين التنفيذيين والسمات الواجب توافرها فيهم، وذلك لضمان تحسين أداء الشركات وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركات. علاوة على ذلك، يسهم البحث في مجال حوكمة الشركات، حيث يحاول دمج مدة عمل المراجع الخارجى بجودة التقارير المالية وأداء الشركات، وذلك عن طريق ضرورة الأخذ فى الاعتبار مدة عمل أو ارتباط المراجع الخارجى بالشركات، بعبارة أخرى، يجب على الشركات أن تسعى إلى الالتزام بالمارسات المحاسبية السليمة، بما يضمن لها الحفاظ على علاقات جيدة مع المرجعين الخارجيين، ولما لذلك من تأثير كبير على أداء الشركات الحالى والمستقبلى. وبالتالي تقديم نتائج تجريبية أكثر موثوقية للمستثمرين.

2/5 توصيات البحث:

-توفر هذه النتائج مدخلات لآثار السياسة التي تنطوي على مهنة التدقير، لذا يحتاج المنظمون إلى الموازنة بين تكاليف ومنافع التدوير الإلزامي للمرجعين الخارجيين، لما لذلك من تأثير على جودة التدقير، بالإضافة إلى سلوكيات المرجعين.

-الاعتماد على خصائص أخرى في قياس الترسیخ الإداری مثل أقدمية الرئيس التنفيذي (تقاس بواسطة لوغاريتم سنوات أقدمية الرئيس التنفيذي في الشركة قبل ترقيته إلى منصب الرئيس التنفيذي)، عمر المدير التنفيذي واستقلال مجلس الإدارة، فقد تكون النتائج مفيدة بشكل أفضل للشركات والمستثمرين لتعيين مديرين تنفيذيين بخصائص محددة.

-ضرورة قيام الهيئات المهنية والتنظيمية ببحث ظاهرة التدوير غير الإلزامي للمرجعين الخارجيين، وأسباب حدوث ذلك والعوامل المرتبطة بذلك سواء المتعلقة ببيئة الشركات أو سلوك المراجع الخارجى، ووضع الضوابط للتقليل من تلك الظاهرة، خاصة مع الآثار السلبية للتدوير غير الإلزامي على جودة التقارير المالية وأداء الشركات.

3/5 مقتراحات لأبحاث مستقبلية:

-تأثير الترسیخ الإداري المعدل بالقدرة الادارية على مستوى الاحتياط بالنقدية.

- تأثير الترسیخ الإداری على ملائمة معلومات سعر السهم تجاه أفضلية التمویل بالملكية أو بالدين
- تأثير الترسیخ الإداری المعدل بالقدرة الإداریة على ملائمة معلومات سعر السهم تجاه تکلفة التمویل بالدين.
- تأثير الترسیخ الإداری المعدل بالقدرة الإداریة على العلاقة بين الأداء المالي للشركات وسعر السهم
- أثر تنوع واستقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين الترسیخ الإداری وأداء وقيمة الشركات المساهمة العائلية.

مراجع البحث

1. المراجع العربية:

-الدوريات العربية:

- عبد الرحيم، أسماء إبراهيم (2019م)، دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحسين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة إختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثالث، المجلد الثالث، ص ص 335-393.

- عفيفي، هلال عبدالفتاح (2017م)، أثر التحسين الإداري وإدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج 39، ع 1، ص ص 339-442.

- محمد، هشام سعيد إبراهيم (2020م)، تأثير العلاقة بين آليات التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، محللة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد 4، ص ص 141-210.

-مصادر أخرى:

- الهيئة العامة للرقابة المالية (2018م)، قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (59) لسنة 2018م.

-مركز المديرين المصري (2016م)، الدليل المصري لحكمة الشركات، الهيئة العامة للرقابة المالية.

2. المراجع الأجنبية:

- Alzoubi, E. Saleem Salem (2018), Audit Quality, Debt Financing, and Earnings Management: Evidence from Jordan, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.30, pp.69-84.
- Ammari, A., Ayed, N. B. and Ellouze, A. (2016), The Interaction between Board Independence and CEO Entrenchment on Tobin's Q., International Journal of Business & Economic Strategy, Vol.4, pp.1-13.
- Anderson, R. W., Bustamante, M. C., Guibaud, S. and Zervos, M. (2018), Agency, Firm Growth, and Managerial Turnover, The Journal of Finance, Vol.73(1), pp.419-464.
- Antounian, C., Dah, M. A. and Harakeh, M. (2021), Excessive Managerial Entrenchment, Corporate Governance, and Firm Performance, Research in International Business and Finance, Vol.56, pp.1-43.
- Baratiyan, S. and Salehi, M. (2013), The Effect of Management Entrenchment on the Equity Capital in Iran, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol.7(1), pp.19-26.
- Bebchuk, L. A., Cohen, A. and Hirst, S. (2017), The Agency Problems of Institutional Investors, Journal of Economic Perspectives, Vol.31(3), pp.89-102.
- Bilel, H. (2020), Does Entrenchment of Managers affect Entrepreneurial Dividend Decision and Investor Sentiment?, Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol.14(3), pp.275-288.
- Bouaine, W., Charfeddine, L., Arouri, M. and Teulon, F. (2015), The Clute Institute The Influence of CEO Departure and Board Characteristics on Firm Performance, The Journal of Applied Business Research, Vol.31(2), pp.345-356.
- Chakraborty, A., Rzakhanov, Z. and Sheikh, S. (2014), Antitakeover Provisions, Managerial Entrenchment and Firm Innovation, Journal of Economics and Business, Vol.72, pp.30-43.
- Chang, X. and Zhang, H. F. (2015), Managerial Entrenchment and Firm Value: A Dynamic Perspective, Journal of Financial and Quantitative Analysis, pp.1083-1103.
- Chen, G.L. and Hambrick, D.C. (2012), CEO Replacement in Turnaround Situations: Executive and Its Performance Implications. Organization Science, Vol.23(1), pp.225–243.
- Cho, C. H., Laine, M., Roberts, R. W. and Rodrigue, M. (2015), Organized Hypocrisy, Organizational Façades, and Sustainability Reporting, Accounting, Organizations and Society, Vol.40, pp.78-94.

- Chu, L., Dai, J. and Zhang, P. (2018), Auditor Tenure and Quality of Financial Reporting, *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol.33(4), pp.528-554.
- Coffie, W., Bedi, I. and Amidu, M. (2018), The Effects of Audit Quality on The Costs of Capital of Firms in Ghana, *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol.16(4), pp.639-659.
- Dah, M. A., Jizi, M. I. and Kebbe, R. (2020), CEO Gender and Managerial Entrenchment, *Research in International Business and Finance*, Vol.54 (3), pp.1-43.
- Dakhli, A. and Mtiraoui, A. (2021), Corporate Characteristics, Audit Quality and Managerial Entrenchment during the COVID-19 Crisis: Evidence from an Emerging Country, *International Journal of Productivity and Performance Management*, pp.1-23.
- Di Meo, F., Lara, J. M. G. and Surroca, J. A. (2017), Managerial Entrenchment and Earnings Management, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol.36(5), pp.399-414.
- Ehikioya, B, Ighodalo, Alexander, E., Omankhanlen, Cordelia O., Omodero and Mac-Ozigbo, A. (2021), Investigating the impact of Managerial Entrenchment on Corporate Financial Structure: Evidence from Nigeria, *Asian Economic and Financial Review*, Vol.11(7), pp.563-574.
- El Guindy, M.N. and M.A. Basuony (2018), Audit Firm Tenure and Earnings Management: The Impact of Changing Accounting Standards in UK Firms, *The Journal of Developing Areas*, Vol.52(4), pp.167-181.
- Fagbemi, T. O., Osemene, F. O., and Agbaje, O. (2020), Management Entrenchment, Firm Characteristics and Earnings Management of Conglomerate Companies in Nigeria, *Journal of Business Administration*, Vol.9(1), pp.1-14.
- Farooq, M. U., Kazim, I., Usman, M., and Latif, I. (2018), Corporate Governance and Audit Fees: Evidence from a Developing Country, *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, Vol.12(1), pp.94-110.
- García-Sánchez, Isabel-Maria (2020), Managerial Entrenchment, Corporate Social Responsibility, and Earnings Management, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol.27(4), pp.1818-1833.
- Groskamp, C. (2017), the Influence of Managerial Entrenchment on the Capital Structure, *Thesis*, Erasmus University.
- Guthrie, G. (2021), a Dynamic Model of Managerial Entrenchment and the Positive Incentives It Creates, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.123, pp.57-104.

- Gyimah, D. and Gyapong, E. (2021), Managerial Entrenchment and Payout Policy: A Catering Effect, *International Review of Financial Analysis*, Vol.73, pp.1-55.
- Hachana, R. and Khemiri, A. (2016), Evidence on the Association between Intangible Investments and Entrenchment Strategies: Lessons from an Emergent Context, *International Journal of Research in Business and Technology*, Vol.9(1), pp.1007-1015.
- Hiebl, M.R.W. (2013), Upper echelons Theory in Management Accounting and Control Research, *Journal of Management Control*, Vol.24(3), pp.223-240.
- Ji, S., Mauer, D. C. and Zhang, Y. (2020), Managerial Entrenchment and Capital Structure: The Effect of Diversification, *Journal of Corporate Finance*, Vol.65, pp.1-54.
- Jizi, M. and Nehme, R. (2018), Board Monitoring and Audit Fees: the Moderating Role of CEO/Chair Dual Roles, *Managerial Auditing Journal*, Vol.33(2), pp.217-243.
- Kalabeke, W., Sadiq, M. and Keon, O. Chee (2019), Auditors Tenure and Financial Reporting Quality: Evidence from A Developing Country, *International Journal of Asian Social Science*, Vol.9(5), pp.335-341.
- Kamarudin, K.A., Wan Ismail, W.A. and Ariff, A.M. (2022), Auditor Tenure, Investor Protection and Accounting Quality: International Evidence, *Accounting Research Journal*, Vol.35(2), pp.238-260.
- Kamran, K. and Shah, A. (2014), The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan, *The Lahore Journal of Economics*, Vol.19(2), pp.27-70.
- Li, Z. Brooks and Pei-Yu, Sun (2020), Audit Firm Tenure, Corporate Tax Avoidance, and Firm Value, *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, Vol.12(1), pp.109-137.
- Lin, C., Wei, L. and Xie, W. (2019), Managerial Entrenchment and Information Production, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol.55(8), pp.2500-2529.
- Malik, Z.F., N. Arshed, M.S. Hassan, B. Rasheed, S.T.F.H. Kazmi and M. Gulzar (2017), The Impact of Auditor Tenure on Audit Quality: Evidence from Pakistan, *A Research Journal of Commerce, Economics, and Social Sciences*, Vol.11(2), pp.202-209.
- Maskani, M. and Abdoli, M. (2018), Investigating the Relationship between Managerial Entrenchment and Internal Control Weakness, *Iranian Journal of Finance*, Vol.2(4), pp.106-132.
- McGee, R.W. and Yuan, X. (2012), Corporate Governance and the Timeliness of Financial Reporting: A Comparative Study of the People's *Management and Governance*, pp.1-20.

- Muttakin, M. B., Khan, A. and Mihret, D. G. (2018), The Effect of Board Capital and CEO Power on Corporate Social Responsibility Disclosures, *Journal of Republic of China, The USA and the European Union, Journal of Asia Business Studies*, Vol.6(1), pp.5-16.
- Meo, Fabrizio Di, García, Juan Manuel and Jordi, A. Surroca (2017), Managerial Entrenchment and Earnings Management, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol.36(5), pp.399-414.
- Mohamed, B. (2021), Managerial Entrenchment and Firm Performance: Evidence from Moroccan Listed Companies, *Central European Management Journal*, Vol.29 (3), pp.40-62.
- Muriithi, S. G., Walters, B. A., McCumber, W. R. and Robles, L. R. (2021), Managerial Entrenchment and Corporate Social Responsibility Engagement: the Role of Economic Policy Uncertainty, *Journal of Business Ethics*, Vol.150(1), pp.41-56.
- Nazaridavaji, H. and Khoramabad, R. (2021), The Relationship between the Audit Outputs and Managerial Entrenchment: The Case of Iran, *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, Vol.5(1), pp.99-112.
- Odanga, H. (2016), the Impact of Audit Firm Tenure, Client Importance and Auditor Reputation on Audit Quality: Evidence from Listed Firms in Kenya, *Thesis*, University Of Nairobi.
- Pryshchepa, O. (2021), Disciplining Entrenched Managers through Corporate Governance Reform: Implications for Risk-Taking Behavior, *Corporate Governance International Review*, Vol.29, pp.328-351.
- Riccardi, William N. (2019), Do Audit Firm Tenure and Size Moderate Changes in Financial Reporting Quality Due to Mandatory IFRS Adoption?, *A Journal of Practice & Theory*, Vol.38(4), pp.201-224.
- Salehi, M. and Moghadam, S.M. (2019), The Relationship between Management Characteristics and Firm Performance, *Competitiveness Review*, Vol.29(4), pp.440-461.
- Salehi, M. and Arianpoor, A. (2021), the Relationship between Business Strategy and Management Entrenchment, *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol.71(5), pp.1625-1641.
- Salehi, M., Dashtbayaz, M. Lari and Mohtashami, M. (2021), the Effects of Corporate Characteristics on Managerial Entrenchment, *Iranian Journal of Management Studies*, Vol.14(1), pp.245-272.
- Salehi, M., Mahmoudabadi, M., Adibian, M. Sadegh and Ranjbar, H. Rezaei (2021), the Potential Impact of Managerial Entrenchment on Firms' Corporate Social Responsibility Activities and Financial Performance: Evidence from Iran, *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol.70(7), pp.1793-1815.

- Salehi, M., Mahmoudabadi, M. and Adibian, M.S. (2018), the Relationship between Managerial Entrenchment, Earnings Management and Firm Innovation, ***International Journal of Productivity and Performance Management***, Vol.67(9), pp.2089-2107.
- Samaha, K. and Khelif, H. (2017), Audit-Related Attributes, Regulatory Reforms and Timely Disclosure: Further Evidence from an Emerging Market, ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, Vol.15(62), pp.158-179.
- Seifzadeh, M., Rajaei, R. and Allahbakhsh, A. (2022), the Relationship between Management Entrenchment and Financial Statement Fraud, ***Journal of Facilities Management***, Vol.20(1), pp.102-119.
- Shabou, R. and Zeghal, D. (2011), Managers' Entrenchment Strategies and Corporate Bankruptcy: an Empirical Analysis. Available at: <https://www.semanticscholar.org>
- Tolulope, I., Uwuigbe, U., Uwuigbe, O. R., Emmanuel, O., Oriabie, S. and Asiriwa, O. (2018), the Effect of Corporate Governance Attributes on Earnings Management: A Study of listed Companies in Nigeria, ***Academy of Strategic Management Journal***, Vol.17(6), pp.1-13.
- Tran, K. (2016), Audit Firm Rotation and Audit Firm Tenure, Improvement or Deterioration of the Financial Reporting Quality for Dutch Listed Firms, ***Thesis***, Radboud University Nijmegen.
- Türel, A., Taş, N., Genç, M. and Özde, B. (2017), Audit Firm Tenure and Audit Quality Implied by Discretionary Accruals and Modified Opinions: Evidence from Turkey, ***Acta Universitatis Danubius Economica***, Vol.13(1), pp.187-196.